مجلة البحث في التربية وعلم النفس
كلية التربية – جامعة المنيا

معوقات النشر الدولي في الدوريات العلمية لدى أعضاء هيئة تدريس كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المنيا
دراسة ميدانية

إعـــداد

د/ أمل أحمد حسن محمد
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة المنيا.

د/ مها مراد علي
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة المنيا.

مقدمة

تُمثل الجامعة إحدى المؤسسات المجتمعية التي تلعب دوراً بارزاً في النهوض بالمجتمعات والأمم في العصر الحالي، ولا يتوقف هدف الجامعة عند وظيفة التدريس بل عليها تقع مسئولية البحث عن الحقيقة وتلبية متطلبات المجتمع الذي تتواجد فيه، وهذا لا يتحقق إلا بالبحث العلمي الذي يشكل إحدى الوظائف الرئيسية للجامعة بوصفها مؤسسة علمية وفكرية؛ لذا لا يمكن لأية دولة تسعى للريادة والمنافسة على مشارف القرن الحادي والعشرين أن تغفل أهمية هذا القطاع الذي تنطلق منه مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتطورات العلمية والتقنية.

ولا يشكل البحث العلمي أحد الركائز الأساسية في أهداف الجامعة ووظائفها فحسب؛ بل تستند عليه العملية التعليمية في مجالات التدريس والتفكير الإبداعي والتواصل العلمي بين الباحثين أيضًا، كما يُعد من المؤشرات الأساسية الدالة على رقي وتطور الجامعات عند التنافس فيما بينها بما يقوم به أعضاؤها ومراكزها البحثية من نتاج علمي (كريمان عبدالعزيز، ٢٠١٥، ٣٠٧). لذا يُعد إنتاج المعرفة ونشرها بين أفراد المجتمع من أهم الأدوار التي تتميز بها الجامعات عن غيرها من المؤسسات التربوية الأخرى، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها تضم في أكنافها عدداً لا بأس به من الباحثين ومنتجي المعرفة والثقافة، ورغم ذلك قد يبقى هذا الإنتاج المعرفي حِكراً على منتجيه فقط إذا لم يلق الوعاء المناسب الذي يعمل على نشره وتسويقه بصورة جذابة وفعالة (رمزي عبد الحي، ٢٠٠٦، ٣٥).

فمن خلال نشر نتائج البحث العلمي بالوسائل المتاحة، يمكن أن تتم إعادة البحث في سياقات

أخرى أو مع عينات أخرى لمعرفة مدى تعميم النتائج والإسهام في التقدم المعرفي، والاستفادة من نتائج البحث لتطوير التطبيقات والممارسات المهنية، وإرساء هذه الممارسات على المعرفة الموثوقة، ولتحقيق الرفاه البشري من خلال تطوير السلع بمختلف أنواعها (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٤٣). ومن ثَمَّ أصبح لمؤشر النشر العلمي دلالات واضحة عن مستوى ونوعية المعرفة والتقدم العلمي لمؤسسة أكاديمية ما؛ من خلال قياس كم وكيف الإنتاجية العلمية لأعضائها. فعلى الرغم مما تحظى به الأنشطة البحثية وإجرائها من أهمية بالغة في معظم الدول لا سيما المتقدم منها، إلا أن عملية النشر العلمي تحتل أهمية كبرى عند تصنيف الجامعات عالمياً وذلك بوصفها إحدى الحلقات الرئيسية في عملية إنتاج المعرفة والاستفادة منها وكمحصلة نهائية للبحوث العلمية؛ كما أنها تُمثل إشارة بارزة لنضوج البحث العلمي بالمؤسسة ولمنتسبيها، وبقدرتها على مواصلة مسيرتها الأكاديمية وتحقيق أهدافها والإسهام بإنتاج علمي متميز وابتكارات متجددة، وبالإضافة لكل ذلك تُمثل عملية النشر العلمي توثيقاً وضماناً لحفظ حقوق المؤلفين والباحثين، ومؤشراً لنجاح الباحث أكاديميًا وتميزه بين أقرانه في مجال تخصصه.

وفي سياق التوجهات التي تشهدها المجتمعات العلمية نحو الرقي بمكانة مؤسساتها الأكاديمية ومراكزها البحثية، "أصبح النشر العلمي للبحوث الجامعية محور اهتمام رسمي يتطلب التدخل والتوجيه بغرض تمكين الدول من إبراز القدرة التنافسية لمؤسساتها الجامعية على الإنتاج العلمي ونشره بهدف تعزيز الأدوار المجتمعية للجامعة، وتنمية مسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية إزاء المجتمع الذي تنتمي إليه وتمثل أحد دعائم تطوره وتقدمه" (عائشة التايب، ٢٠١٤، ٢٢٧). كما أن سمعة البحث العلمي في أية جامعة تعتمد على عدد البحوث المنشورة في المجلات العالمية، وعدد مرات إشارات الآخرين إلى هذه البحوث والاستشهاد بها، أو الاقتباس منها صراحةً أو ضمناً وذلك من مبدأ أن التقدم العلمي يبدأ من حيث انتهى الآخرون، إضافة إلى أن تطوير برامج النشر في الجامعة يساعد على الرفع من رتبتها في التصنيفات العالمية، وبالتالي دعم مكانتها المحلية والدولية من خلال تميز برامجها البحثية، والحصول على اعتراف دولي أوسع، والنهوض بالمستوى العلمي للجامعة (سالم السالم، ٢٠١٢، ٥).

في ضوء ذلك يُعد إجراء البحوث العلمية المتميزة مؤشرًا دالًا على هوية الجامعات وتطورها كونها تُمثل معامل لإنتاج المعرفة وتطويرها والاستفادة منها والإسهام في تقدم المعرفة الإنسانية، فضلاً عن

معايير تقييم الجامعات وتصنيفها الذي أصبح يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى وعدد الأبحاث التي ينشرها أعضاء هيئة التدريس في المجلات العلمية رفيعة المستوى. "وقد أخذت بهذا المنحى مبادرات تعني بترتيب جامعات دول العالم بناءً على الإنتاجية البحثية لهذه الجامعات وبأثر البحوث التي تجريها على تقدّم المعارف، ومن ذلك ترتيب "شنغهاي" الشهير الذي يعطي ١٠٠٪ من نقاط الترتيب لمؤشرات تعني بنواتج البحث العلمي بمختلف أوجهها وبوقع هذا البحث" (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٤٣).

ومن الملاحظ أن المجلات العلمية تعد من أكثر القنوات فاعلية في التواصل العلمي بين العلماء والباحثين، بل إنها قد تكون القناة الرئيسة ؛ وذلك بسبب الثقة التي يحظى بها هذا المصدر المعلوماتي المهم والمعايير التي يلتزم بها ... إضافة إلى أن المجلة تمتاز بخصائص عديدة يأتي في مقدمتها غزارة المادة العلمية والثراء في التغطية الموضوعية والحداثة، والالتزام بالمنهج العلمي المتعارف عليه في الطرح والمعالجة (سالم السالم، ٢٠١٠، ١٢٢٦). لذا دائماً ما ينتهي عمل الباحثين بوضع إنتاجهم الفكري والعلمي والبحثي في أوعية ورقية أو إلكترونية تسمح بتداوله في الأوساط العلمية المتخصصة سواء كانت دوريات تقليدية ورقية مطبوعة أو دوريات إليكترونية متاحة عبر شبكة الإنترنت، أو من قِبَل ناشر محلي أو دولي.

وبناءً عليه أصبح واجباً على الباحث العلمي أن ينشر إنتاجه نشراً دولياً بالدوريات المتخصصة في مجال اهتمامه، بوصفها أبرز قنوات النشر العلمي، لما تتمتع به الدورية من مزايا وخصائص مشهود بها، هذا إن لم تدفعه الرغبة الشخصية أو الدافعية الذاتية نحو السبق وإثبات هويته ومكانته بين رفاقه من الباحثين على المستوى العالمي، فضلاً عن جني ثمار النشر الدولي من مكافآت ترصدها بعض المؤسسات الأكاديمية أو البحثية، وما يتبع ذلك كله من اكتسابه الشعور بالثقة والكفاءة (محمود زكريا، ٢٠١٤، ٤٩). يتضح مما سبق أن هناك دوافع مختلفة تحمل الباحث وعضو هيئة التدريس على نشر إنتاجه أو بعضاً منه في إحدى الدوريات المتخصصة العربية أو الأجنبية، مع ما يتطلبه ذلك من إتقان لغة كتابة البحث، ومعرفة ضوابط الكتابة العلمية، فضلاً عن حرصه على اختيار دوريات ومجلات ذات معامل تأثير عال.

وفي ضوء هذا الاهتمام المتنامي بالنشر الدولي "أصبح النشر الدولي في الدوريات العلمية المحكمة منذ عام ٢٠٠٩ من أهم عوامل تقييم المتقدمين لجوائز الدولة المختلفة التشجيعية والتقديرية من

قِبَل أكاديمية البحث العلمي في مصر" (محمد حسانين، ٢٠١٦). وعلى الرغم من ذلك تبدو حركة النشر الدولي بمصر ضعيفة بشكل عام بالمقارنة بالدول المتقدمة، ويبدو الأمر أكثر سوءاً بالنسبة لتخصصات قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية لوجود فجوة كبيرة وقدر من التباين بين معدلات النشر الدولي بين تلك التخصصات والتخصصات الطبية والهندسية والعلوم الأساسية. حيث تفيد الإحصاءات "أن مصر تحتل مركز الصدارة فيما يتعلق بتوثيق الدوريات عالمياً، يليها في ذلك المملكة العربية السعودية، عدا الدوريات المتخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية" (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٥٤)، "كما تندر الدوريات العربية المتخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية والموثقة في قواعد المعلومات العالمية، وتندر المقالات المنشورة في هذه المجالات، بينما تكثر نسبياً المقالات المنشورة في الدوريات العلمية الموثقة عالمياً والتي تعنى بالعلوم البحتة والعلوم الطبية وما إليها" (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٦٠).

وما يفسر انخفاض نسب النشر في العلوم الاجتماعية والإنسانية أن "مسار الاهتمام بالعلوم الإنسانية والاجتماعية أقل ما يقال عنه أنه مساراً متعثراً وهو ما تؤكده أغلب دوائر الاختصاص في سائر البلدان العربية، وربما يرجع ذلك إلى حداثة التأسيس الأكاديمي لأغلب حقول هذه العلوم وتأخرها البين عن الانطلاقة الأكاديمية في البلدان الأوروبية، كما كان المسمي ذاته شبه غائب بالكامل في المؤتمرات وأعمال تطوير مجال البحث العلمي إلى حد غير بعيد وقد انعكس ذلك ... على مستويات ونسق النشر العلمي المتميز فيها"(عائشة التايب، ٢٠١٤، ٢٣٧).

واتساقاً مع الاهتمام العالمي بالنشر الدولي، تسعى إدارة جامعة المنيا وقياداتها لتحسين سمعة ومكانة الجامعة في الأوساط الدولية المحلية والعلمية، وذلك من خلال رصد عدد من الجوائز التي تمنح سنوياً ومنها؛ "جائزة النشر العلمي الدولي وجائزة أعلى عشر باحثين استشهاداً بأبحاثهم Highly Researchers Cited، وجائزة الحاصلين على مشروعات بحثية ممولة" (جامعة المنيا، ٢٠١٧، ٧٩، ٨٦). كذلك تولي إدارة الجامعة اهتمامًا ملحوظًا بقطاع البحث العلمي وذلك وفقاً لما ورد في خطتها التنفيذية (٢٠١٠ – ٢٠١٤) بتطوير منظومة البحث العلمي وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس من خلال عدد من الأنشطة؛ منها تشجيع أعضاء هيئة التدريس على النشر في الدوريات المرموقة محلياً وعالمياً، وإعداد قاعدة بيانات للأبحاث المنشورة في مصر والخارج، وتبادل الخبرات مع الجامعات المصرية

والعالمية في مهارات وأصول وقواعد النشر العلمي، وزيادة الدعم المالي للبحوث المنشورة في الدوريات العالمية (جامعة المنيا، ٢٠١٠، ٣٨). هذا بالإضافة لبرنامج النشر العلمي الدولي المُعد من قِبَل المركز القومي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بالجامعات المصرية في إطار سلسلة التدريبات المتنوعة المطلوب استيفائها من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة للترقي في الدرجات العلمية المختلفة (مركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات، ٢٠١٧).

وعلى الرغم من تلك الجهود المتنوعة لتحسين معدلات النشر الدولي بالجامعة، يبدو أن ظاهرة انخفاض تلك المعدلات بقطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية تُمثل قضية مهمة تحتاج لدراسة جادة ومتأنية، ويتضح ذلك مما أعلنته إدارة الجامعة " بسعيها لمعالجة مشكلة النشر الدولي بالكليات التي تُدرس باللغة العربية؛ مما سيكون له أثر على زيادة معدل النشر الدولي بالجامعة وتحسين ترتيبها العالمي والدولي" (جامعة المنيا، ٢٠١٧ب). وانطلاقاً من الدور البارز الذي يضطلع به البحث العلمي وأنشطته المختلفة؛ وإيماناً بضرورة تحقيق توازن بين معدلات النشر في حقول المعرفة المختلفة؛ وبأهمية رصد وتحليل وتشخيص واقع هذه العملية للارتفاع بأداء هذه المنظومة وضمان الارتقاء بجودتها؛ في ضوء ذلك جاء اهتمام الدراسة الحالية ببحث قضية النشر الدولي بجامعة المنيا وخاصة كليات قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية.

مشكلة الدراسة :

جاء اهتمام الدراسة الحالية بقضية النشر الدولي وكذلك الإحساس بمشكلة انخفاض معدلاته بكليات قطاع التخصصات الإنسانية والاجتماعية؛ نتيجة خبرة الباحثتين الفعلية خلال عملهما الأكاديمي ونشاطهما البحثي، حيث لمستا تدني معدل إنتاجية أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية والكليات الأخرى ذات الصبغة النظرية وذلك بالمجلات العلمية الدولية. فضلاً عن مراجعة عدد متنوع من الوثائق والتقارير وكذلك الدراسات التي أكدت وجود مشكلة انخفاض الإنتاجية العلمية بقطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية عموماً، وعلى المستوى الدولي بوجه خاص؛ الأمر الذي دفع الباحثتين لإجراء الدراسة الحالية.

وتستهل الباحثتان تحديد مشكلة الدراسة الحالية بعرض وجيز لبعض الجهود البحثية التي

اهتمت برصد جوانب تلك المشكلة، ولعل من أبرزها دراسة إيمان عبدالمطلب التي أشارت نتائجها إلى وجود اختلافات جوهرية بين أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بإنتاجية البحث والتأليف والمشاركة بالمؤتمرات والندوات العلمية، باختلاف نوع الكلية علمية وإنسانية لصالح الكليات العلمية (إيمان عبدالمطلب، ٢٠١٠، ١٤١). كما أكدت دراسة أحمد شحاتة أن غالبية الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية تم نشره بمجلة الكلية دون تنوع النشر في دوريات أخرى محلية كانت أو دولية، وأن أعضاء هيئة التدريس يواجهون صعوبات في إجراءات النشر بالمجلات المحكمة (أحمد شحاتة، ٢٠١٤، ٣٧). وتتسق تلك النتائج مع ما توصل إليه وائل عبد الحكم عند قيامه بتقييم عناصر البيئة الداخلية بمنظومة الدراسات العليا بكلية التربية، مشيراً لإحدى نقاط الضعف والمتمثلة في قلة نشر البحوث بالمجلات العلمية العالمية (وائل عبد الحكم، ٢٠١٦، ١٣٩).

أما نتائج دراسة ضياء الدين حافظ فقد أشارت إلى أن كثيرًا من الباحثين خاصة فئة المدرسين والأساتذة المساعدين قد ساهموا بأبحاث نشرت بدوريات زائفة نتيجة لحاجتهم للنشر العلمي للترقية، وأن مصر والعراق والسعودية تتصدر مشهد النشر بالدوريات الزائفة بحكم عدد الجامعات والمراكز البحثية والباحثين بهذه الدول (ضياء الدين حافظ، ٢٠١٧، ١٣٣). كما أشار محمد حسانين إلى أن جودة البحث من الناحية العلمية واللغوية، بالإضافة إلى تكاليف النشر وطول فترة تحكيم الأبحاث دولياً كانت من أهم العوامل التي أدت إلى عدم إقبال الباحثين المصريين على النشر الدولي، وأن العامل الأول المعتمد على جودة البحث علمياً ولغوياً لا يزال العائق الأول والأهم في طريق زيادة معدل النشر الدولي (محمد حسانين، ٢٠١٦).

وفضلاً عما جاء بالدراسات السابقة من جوانب قصور، يبدو الأمر أكثر سوءًا لبعض الجامعات أكثر من غيرها لا سيما جامعات الأقاليم بالمقارنة بالجامعات الأم الكبرى، حيث يبدو التفاوت كبيراً بينهم، فعلى سبيل المثال "بدراسة المؤسسات الأكثر إنتاجية في مصر وفقاً للمنشورات وعدد الاستشهادات والتعاون الدولي خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣)، كانت جامعة القاهرة الأعلى ترتيباً بعدد (٩٣٩٩) بحثًا دوليًا، تليها جامعة عين شمس بعدد (٦٢٦٢) بحثًا دوليًا، ثُمَّ المركز القومي للبحوث بعدد (٥٦٥٤) بحثًا دوليًا" (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٥، ١٩). ويتفق ذلك مع ما جاء بتقرير

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن مراجعات سياسات التعليم العالي في مصر من نقاط ضعف تمثل بعضها في انخفاض إجمالي الإنتاج البحثي من مقالات منشورة في الدوريات الدولية وبراءات اختراع، وإن كان هناك تزايد خلال السنوات العشر الماضية. ومن بين مراكز البحوث الحكومية، تتمركز المقالات التي يُرجع إليها تمركزاً شديداً في المؤسسات القومية للبحوث، وفي حالة الجامعات، تنتج ثلاث منها (القاهرة، وعين شمس، والمنصورة) حوالي (٥٠ ٪) من المقالات التي يُرجع إليها (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٠، ٢٥٣).

في ضوء ذلك أشارت نتائج دراسة كريمان عبدالعزيز في تحليلها لجامعة القاهرة كنموذج للنشر الدولي في ضوء التصنيفات العالمية الأربعة (شانغهاي، والويبومتركس، والتايمز، وتصنيف الـ QS) إلى غياب الجامعات العربية بشكل عام والجامعات المصرية بشكل خاص في بعض التصنيفات في حين وجودها في البعض الآخر بترتيب متأخر جداً ؛ وهذا يرجع إلى قلة الجهود التي تبذلها الجامعات لتحسين جودتها والنشر العلمي بها، والذي يُعد أهم معيار في تصنيف الجامعات عالمياً رغم أن هذه الجامعات لديها بعض الفرص التي يمكن أن تساعدها في تدعيم مركزها التنافسي وتعينها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية كالتعاون مع الهيئات المعنية بالبحث العلمي والنشر الدولي، وتقديم التقدير والاعتراف العلمي لمن يقوم من أعضائها بالنشر الدولي وتحفيزهم مادياً ومعنوياً (كريمان عبدالعزيز، ٢٠١٥، ٣٢٧ – ٣٢٨).

كذلك تتفق الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – المُقرر تنفيذها خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٣٠) – مع ما أشارت إليه نتائج الدراسات السابقة ؛ حيث أسفر التحليل الرباعي الذي انطلقت منه الإستراتيجية عن وجود عدد من نقاط القوة في مجال النشر العلمي الدولي في مصر ؛ منها الترتيب الجيد في مجال النشر الدولي حيث تحتل مصر المرتبة (٣٨) من بين (٢٢٥) دولة، وأن النشر العلمي الدولي في ازدياد ملحوظ وأن معدله في ازدياد بشكل تصاعدي، بالإضافة إلى إدماج عدد كبير من الدوريات العلمية المحلية بقواعد البيانات الدولية، وفي المقابل أظهر تحليل منظومة البحث العلمي وجود عدد من نقاط الضعف ؛ منها ضعف تأثير النشر العلمي الدولي في عديد من التخصصات، وضعف جودة النشر العلمي، وتهميش البحوث الاجتماعية والإنسانية، كما شكل نشر البحوث باللغة العربية أحد التهديدات التي تم رصدها خلال التحليل البيئي للمنظومة،

باستثناء علم الآثار الذي يُعد المجال الوحيد الذي لمصر فيه قدرات بحثية متميزة على مستوى النشر الدولي بالمقارنة بالعلوم الاجتماعية الأخرى (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٥، ٢٧ -٣١).

وفي هذا الصدد أشار تقرير مؤسسة الفكر العربي أنه فيما يتعلق بالميادين العلمية التي ينتمي إليها العلميّون العرب الأكثر استشهاداً، هناك غياب كامل لهم في أيّ من ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية ... ويظهر مجمل هذه المؤشّرات أن المؤسّسات الجامعية والبحثية العربية متخلّفة جداً عن الركب العالمي في ما يخصّ إنتاج المعرفة ذات الطابع العالمي (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٤٦). ويتسق هذا مع ما أظهرته الخطة الإستراتيجية للتعليم العالي بمصر بأن هناك اهتماماً واضحًا ومتزايداً بالعلوم الزراعية في السنوات الخمس الماضية، مع وجود إنتاجية عالية من الأبحاث في مجالات أخرى مثل الطب والهندسة والكيمياء بينما لا يوجد إنتاجية في مصر لمجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسب كبيرة خلال السنوات العشر الماضية على المستوى الدولي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٥، ٢٠).

ويظهر تحليل الأبحاث المنشورة دولياً وفقاً للتخصص الأكاديمي حجم التفاوت الكبير بين ميادين المعرفة والبحث في مصر "ففي عام ٢٠١٣ كان أعلى عدد من البحوث المنشورة دولياً في مجال العلوم الطبيعية (٤٨ ٪)، ثُمَّ العلوم الطبية (٢٥ ٪)، فالعلوم الهندسية (١٤ ٪)، ثُمَّ العلوم الزراعية (٦٪)، أما العلوم الاجتماعية والإنسانية فقد بلغ معدل النشر الدولي بها (٣٪) و (١٪) على التوالي" (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٥، ١٩). وعلى الرغم من أهمية العلوم الأساسية والطبية والهندسية في العصر الحالي، إلا أننا لا يمكن أن نستهين بضعف إنتاجية قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية والذي لا يقل أهمية أيضاً في ظل عدد مؤسساته وحجم الكتل الطلابية التي تلتحق بها، فضلاً عن دورها في خدمة المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته، ومن ثَمَّ يشير تدني الإنتاجية البحثية عموماً والدولية خاصةً لهذا القطاع إلى هدر ما يقرب من نصف الطاقة البشرية بقطاع البحث العلمي إجمالاً في مصر.

وبالإضافة لما أسفرت عنه الدراسات السابقة من نتائج تؤكد تعثر أعضاء هيئة التدريس في نشر أبحاثهم العلمية دولياً، يظهر عدد من المبررات والدواعي تجسد أهمية التصدي لتلك المشكلة، والتي يأتي في صدارتها توجه جميع مؤسسات التعليم العالي نحو تحقيق الجودة والحصول على الاعتماد. وفي إطار هذا التوجه، ينص المعيار العاشر (البحث العلمي والأنشطة العلمية) لضمان جودة مؤسسات التعليم

العالي واعتمادها في أحدث إصدارات الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، على تقييم المؤسسات في ضوء المؤشر التالي "الإنتاج البحثي للمؤسسة في نمو مستمر ويتناسب مع عدد أعضاء هيئة التدريس"، كما تشير ممارسات هذا المؤشر على أن يؤخذ متوسط الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومتوسط النشر الدولي في الاعتبار عند التقييم، بالإضافة لممارسات أخرى ذات صلة بالبُعد الدولي وذات أهمية في تقييم قطاع البحث العلمي إجمالاً؛ كتشجيع حضور مؤتمرات دولية والاتفاقيات المفعلة دولياً، وتمثيل أو عضوية الأعضاء في الجمعيات العالمية الدولية (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١٥، ١٢٤ – ١٢٥).

ومن ثَمَّ لا يقتصر تقييم إنتاجية أعضاء هيئة التدريس على كم الأبحاث المنشورة، بل يلعب المكان أو الجهة التي تُنشر بها البحوث أهمية واضحة في تحديد مدى جودتها ورصانتها، فضلاً عن الأنشطة العلمية الأخرى التي يجب أن تتجاوز الإطار المحلي المحدود؛ وذلك انطلاقاً من كون جودة الأبحاث تقاس بعدد الاقتباسات المرجعية منها، حيث تزداد الإشارة إلى البحث كلما ارتفع مستواه وأضاف جديداً إلى المعرفة الإنسانية.

وهنا تجدر الإشارة لوجود تباين بين الكليات الحاصلة على الاعتماد بمقارنة عدد المؤسسات المعتمدة وفقاً للتخصص الأكاديمي، وذلك في إصدارات هيئة ضمان الجودة أغسطس٢٠١٧، والتي تشير لوجود ١٤ كلية معتمدة على مستوى الجمهورية في قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية، مقابل ٤٩ كلية بالقطاع الصحي والهندسي والعلوم الأساسية (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١٧). كما يمكن ملاحظة نفس الظاهرة بمقارنة الكليات المعتمدة بجامعة المنيا والبالغ عددها خمس كليات؛ منهم كلية واحدة تربوية (التربية للطفولة المبكرة) مقابل أربع كليات علمية هي؛ العلوم والهندسة والصيدلة والزراعة (جامعة المنيا، ٢٠١٧ج).

وفي ضوء وجود حوافز مالية تشجّع على النشر الدولي وكذلك توجهات تطوير منظومة البحث العلمي بالجامعة وصولاً لتحسين مكانتها في قوائم التصنيف الدولي للجامعات الأكثر إنتاجية بحثية، تطرح الدراسة الحالية التساؤل حول أسباب انخفاض الإنتاجية العلمية الدولية لأعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة المصنفة بقطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية، وماهية المعوقات والصعوبات التي تحد من إقبالهم على النشر في الدوريات المحكّمة والموثّقة عالمياً، سعياً لرصدها وطرح الحلول الملائمة لزيادة

معدل النشر الدولي، مما سينعكس إيجاباً على تدعيم مركز الجامعة التنافسي وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وتعزيز فعالية الأنشطة البحثية بكلياتها بغية استيفاء معايير الجودة والحصول على الاعتماد.

وعليه جاءت الدراسة الحالية متسقة مع الجهود القومية لإصلاح وتطوير منظومة البحث العلمي بمصر؛ وكذلك استكمالاً لجهود الدراسات السابقة التي أشارت إلى انخفاض الإنتاجية العلمية بقطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ وكذلك مسايرة للتوجه العالمي الذي يضع النشر العلمي ومعدل الاستشهاد والاقتباس من البحوث المنشورة معياراً جوهرياً في تصنيف الجامعات دولياً. وتأسيساً على ما سبق؛ تتبلور مشكلة الدراسة الحالية في تدني معدلات النشر الدولي بكليات جامعة المنيا ذات الصبغة النظرية وتحديداً قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ الأمر الذي ينعكس سلباً على مخرجات البحث العلمي كماً وكيفاً؛ لذا تسعى الدرسة إلى الوقوف على المعوقات والعقبات التي تحد من إنجاز أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال وتحليلها بصورة علمية بما يكفل الوصول لحلول ملائمة تسهم في تذليل تلك المعوقات وتعزز مسيرة النشر الدولي بالجامعة.

انطلاقاً مما سبق تطرح الدراسة الحالية السؤال الرئيس الآتي:

ما معوقات النشر الدولي في الدوريات العلمية لدى أعضاء هيئة تدريس كليات قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المنيا؟

وعلى ضوء هذا السؤال تتفرع الأسئلة الفرعية الآتية:

١ - ما طبيعة النشر العلمي الدولي كما وردت في الأدبيات النظرية؟

٢ - ما معوقات عملية النشر الدولي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا من وجهة نظر عينة الدراسة ؟

٣ - ما مقترحات تنشيط حركة النشر الدولي من منظور عينة الدراسة ؟

٤ - ما الإجراءات المقترحة لتيسير نشر الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا وتحفيزهم على النشر دولياً؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من خلال المبررات النظرية الآتية:

١ - أهمية مجال الدراسة والمتمثل في موضوع النشر الدولي لكونه يشكل مطلباً علمياً وعالمياً؛ إذ يُعد

معياراً جوهرياً من معايير تصنيف الجامعات عالمياً وأحد مؤشرات جودة ورصانة البحوث التي يقوم بها أعضاؤها.

٢ - أهمية تعزيز جودة البحوث بقطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية انطلاقاً من تكامل وظائف الجامعة الثلاث - التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع – وما قد يسفر عن انخفاض جودة تلك البحوث وما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على واقع تدريس هذه العلوم، وعلى درجة إسهامها في التصدي للمشكلات المجتمعية المزمنة والمعقدة التي يتعرض لها المجتمع المصري.

٣ - الاستجابة لتوصيات بعض الدراسات السابقة التي توصلت إلى تدني الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس؛ مما سينعكس سلباً ليس فقط على انخفاض مهاراتهم البحثية بل على جودة مهاراتهم التدريسية ومعارفهم الأكاديمية وعلى مستوى أدائهم المهني عموماً.

٤ - بينما تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية فيما يلي:

٥ - إلقاء الضوء على أحد مواطن الضعف والقصور بمنظومة البحث العلمي؛ مما يستدعي البحث الجاد عن المعوقات التي أفضت إلى هذا الحال، ويوجه أنظار المسئولين للعمل على تذليل الصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس والتوصل إلى سبل تجاوزها برسم السياسات وإتخاذ الإجراءات التي تضمن تنشيط عملية النشر الدولي وتكفل التغلب على معوقاتها.

٦ - دعم جهود جامعة المنيا الساعية لتحسين مكانتها العلمية والارتفاع بمستوى ترتيبها في التصنيفات العالمية، وكذلك الكليات النظرية الساعية لضمان جودة أدائها والحصول على الاعتماد؛ بتقديم بعض المقترحات التي أعرب عنها أفراد عينة الدراسة والتي يمكن أن تتبناها كلياتهم لتيسير عملية النشر الدولي وتحفيز أعضاء هيئة التدريس بها.

٧ - رغم معالجة قضية الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس خلال عدد من الدراسات السابقة، تتميز الدراسة الحالية بكونها من الدراسات القليلة – في حدود علم الباحثتين - التي تناولت معوقات النشر الدولي بقطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية وبجامعة المنيا على نحو خاص، ومن ثَمَّ تعد محاولة علمية متواضعة وإضافة للرصيد المعرفي في مجالها، كما يمكن أن تفتح المجال لإجراء بحوث مستقبلية في جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة الحالية.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١ - التعرف على طبيعة النشر العلمي عموماً والدولي على نحو خاص كما وردت في الأدبيات النظرية.

٢ - رصد معوقات النشر الدولي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا من وجهة نظر عينة الدراسة.

٣ - تحديد أبرز مقترحات عينة الدراسة بشأن تنشيط حركة النشر الدولي.

٤ - تقديم بعض الإجراءات المقترحة لتيسير نشر الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا وتحفيزهم على النشر دولياً.

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية :

اقتصرت الدراسة الحالية على دراسة معوقات النشر الدولي في الدوريات العلمية لأعضاء هيئة تدريس كليات جامعة المنيا بتخصصات قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومقترحاتهم لمواجهة تلك العقبات، كما اقتصر تناولها لتلك المعوقات على الصعوبات ذات الصلة بالنشر الدولي تحديداً، والتي اندرجت في أربعة جوانب: اتجاه أعضاء هيئة التدريس نحو النشر الدولي، والمعوقات المتعلقة بالمهارات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، والمعوقات المتعلقة بالبيئة المؤسسية، والمعوقات المتعلقة بالدوريات العلمية الدولية.

الحدود المكانية والبشرية :

اقتصرت الدراسة في حدودها المكانية والبشرية على جامعة المنيا وعلى عينة من أعضاء هيئة التدريس بتسع كليات تنتمي لقطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ شملت كلية التربية، والتربية النوعية، والتربية للطفولة المبكرة، ودار العلوم، والآداب، والتربية الفنية، والسياحة والفنادق، والتربية الرياضية، والألسن؛ مع استبعاد كلية الحقوق لحداثة نشأتها.

الحدود الزمنية :

تم التطبيق الفعلي للدراسة الميدانية خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (٢٠١٦ -٢٠١٧).

المستفيدون من الدراسة :

١. أعضاء هيئة التدريس بكليات قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعات المصرية عامة وبجامعة المنيا خاصة.

٢. منسقي معيار البحث العلمي والأنشطة العلمية بوحدات ضمان الجودة بكليات قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المنيا.

٣. نائب رئيس جامعة المنيا للدراسات العليا والبحوث، ووكلاء الكليات بنفس القطاع، وجميع المسئولين عن البحث العلمي بالجامعة.

مصطلحات الدراسة:

تتناول مصطلحات الدراسة المفاهيم الرئيسية التي وردت في عنوانها بغية تحديد دلالاتها؛ وفيما يلي عرض للتعريفات الإجرائية التي تبنتها الدراسة الحالية، وتحديداً المصطلحات الآتية: معوقات، النشر العلمي، الدوريات العلمية.

معوقات:

جميع الصعوبات التي تحول دون إقبال أعضاء هيئة التدريس على النشر بالمجلات العلمية العالمية أو تعرقل إتمام مراحل تلك العملية بنجاح.

النشر العلمي:

عملية توصيل الإنتاج العلمي من الباحث إلى المنتفعين أو المستفيدين من خلال مجموعة من الإجراءات بدءاً من تحرير البحث العلمي وتوثيقه حتى وضعه في أوعية علمية محكمة ورقية أم إلكترونية تسمح بتداوله وتشارك ما به في الأوساط العلمية المتخصصة.

الدورية العلمية:

وعاء ورقي أو إلكتروني تحت عنوان معروف ومميز، وله رقم إيداع وترقيم دولي، يصدر بشكل منتظم ومستمر من قِبَل مؤسسة أو هيئة علمية متخصصة تعني بنشر البحوث وتداولها تحت إشراف هيئة تحرير ومجموعة من المحكمين المتخصصين في ميدان معرفي محدد، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والقواعد المتعارف عليها.

منهج الدراسة وخطواتها:

في ضوء طبيعة الدراسة الحالية وأسئلتها وأهدافها؛ تم استخدام المنهج الوصفي؛ والذي تم توظيفه وفقاً للخطوات الآتية:

١. عرض مدخل عام للدراسة شمل مقدمتها وتحديد مشكلتها وأسئلتها وأهدافها وحدودها.

٢. مراجعة الأدب النظري المتعلق بعملية النشر العلمي بشكل عام والنشر الدولي بشكل خاص وذلك لتحقيق هدف الدراسة الأول.

٣. عرض الإجراءات التي تم اتباعها أثناء القيام بالدراسة الميدانية، وعرض نتائجها وتفسيرها؛ بغية تحقيق الهدف الثاني والثالث للدراسة.

٤. تقديم مجموعة من الإجراءات المقترحة للاستفادة منها في التغلب على معوقات النشر الدولي، تحقيقًا لهدف الدراسة الرابع والأخير.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

يشمل البحث العلمي أنشطة وخطوات وإجراءات عدة، بدءًا من فكرة البحث ومروراً بكل خطواته حتى الوصول إلى نتائجه، ويؤدي ذلك كله إلى إنتاج وثائق جديدة على شكل رسائل أو أطروحات أو مقالات أو دراسات ... إلخ، وتلعب عملية النشر العلمي لتلك النواتج دوراً مهماً في توسيع نطاق المعرفة وتعميقها وتجديدها وتطوير استخداماتها. لذلك تناول الإطار النظري للدراسة الحالية بعض العناصر المتعلقة بالنشر العلمي كما وردت في الأدبيات العربية والأجنبية؛ مثل مفهوم النشر العلمي وطبيعته، وأهميته، وعوائده ومميزاته بالنسبة للباحث ومؤسسات التعليم العالي والمجتمع، وطرق النشر العلمي وأوعيته، بالإضافة لعرض المعايير الدولية لتصنيف الدوريات العلمية، ومقاييس القيمة العلمية للبحوث المنشورة.

١. مفهوم النشر العلمي وطبيعته:

تناولت الأدبيات مصطلح النشر استناداً لوجهات نظر مختلفة، حيث خضع المصطلح لعدة اجتهادات عالجته من منظورات متنوعة، كما اتسع إطار التعريف أو تم تضييقه باختلاف طبيعة التخصص الأكاديمي سواء في علوم المكتبات أو علم الاتصال أو مجال البحث العلمي ... إلخ. ومن بين ما ورد من تعريفات يمكن أن نذكر منها؛ تعريف النشر لغةً ولفظًا بأنه يعني "الإذاعة أو الإشاعة أو جعل الشئ معروفاً بين الناس" (قاموس المعاني، ٢٠١٧). ويُعرف النشر بأنه "مجموعة العمليات التي يمر بها المطبوع منذ كونه مخطوطاً حتى يصل يد القارئ" (نورالدين حفيظي وراوية تبينة، ٢٠١٥، ١٥٤)، وأنه "العملية التي تتضمن جميع الأعمال الوسيطة بين كتابة النص التي يقوم به المؤلف حتى وضع هذا النص بين أيدي القراء عن طريق المكتبات التجارية والموزعين" (ربحي عليان وإيمان السامرائي، ٢٠١٠، ١٣).

وتشير دائرة المعارف البريطانية أن النشر يعني نشاط يتضمن اختيار المواد المراد نشرها وتجهيزها وتسويقها. وعلى الرغم من إيجاز هذا التعريف إلا أنه يشير إلى الحلقات الثلاث الأساسية لعملية النشر وهي: التأليف، والتصنيع، والتسويق، وهي عناصر تترابط معًا لتُكسب النشر معناه وطبيعته، وهي حلقات متميزة بذاتها ولا يمكن لأية حلقة من هذه الحلقات بمفردها أن تُسمى نشراً، ومن ثَمَّ يُعد النشر مجموعة من العمليات التي تبدأ بالحصول على المادة العلمية من المؤلف وتنتهي بإتاحة العمل للجمهور (خالدة سيدهم، ٢٠١٥، ١٢٥). وفي ضوء تلك التعريفات يُعد النشر مفهومًا واسعًا يضم عملية توصيل النتاج الفكري أو الثقافي أو الفني أو العلمي عموماً من منتجه إلى المستفيد منه أي من المرسل إلى المستقبل.

أما فيما يتعلق بالنشر في قطاع البحوث فيقصد بالنشر العلمي نشأة مادة علمية (نص) مصدرها المؤلف حتى ظهورها على شكل مادة مكتوبة في مطبوعة علمية مثل الدوريات المتخصصة (لافي الحربي، ١٩٩٩، ٥٠). كما يُعرف بأنه عملية إيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة، تكون في أغلبها محكمة ومعترف بها كالدوريات العلمية؛ لكي تُعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج، ومن ثَمَّ الفائدة العلمية المرجوة منه (إحسان هلول، ٢٠١١، ١٥٠). كما يُعد النشر العلمي أبرز وسائل التخاطب والتواصل بين الباحثين لكونه وسيلة سريعة وملائمة لجعل العلماء على دراية بالأعمال الجديدة المهمة في المجتمع العلمي مما يؤثر في إنتاجيتهم العلمية؛ حيث إن الأعمال الفكرية التي يطلع عليها العلماء تؤدي إلى توالد أعمال أخرى بدرجة ما، فلا يمكن أن يكون هناك تكاثر معلوماتي بدون استقبال معلوماتي (أميمة مصطفى، ٢٠١١، ٣٨٠ – ٣٨١).

وانطلاقاً من كون البحث العلمي يمثل طريقة جادة ودقيقة لحل المشكلات وإنتاج المعرفة والبحث عن الحقيقة، لذا فلابد لنتائجه الوصول إلى من يحتاجها من مؤسسات وأفراد عن طريق عملية النشر التي تعد أفضل الوسائل لتحقيق هذا الهدف، والمرحلة الأخيرة من البحث العلمي التي تثبت جودة العمل وأهميته وتسمح بانتشار نتائجه بين الباحثين وتساهم في التعريف بالباحث وبالمؤسسة البحثية التي ينتمي إليها.

٢. أهمية النشر العلمي:

تشير الأدبيات إلى وجود دواعي عديدة للنشر العلمي؛ يأتي في صدارتها نقل المعرفة المتخصصة حتى تصبح قابلة للتدفق والتداول على أوسع نطاق لتلبية احتياجات المجتمع العلمي والأكاديمي، بما يُمكن من التأثير في آراء وأفكار الباحثين الآخرين وإجراء بحوث علمية جديدة ودفع عجلة البحث والتطوير. ويمكن في هذا الصدد عرض ما ورد من مبررات تناولتها بعض الأدبيات لدعم أهمية النشر العلمي؛ ومنها ما أشار إليه هارزينج فيما يلي: (Harzing, 2011)

أ - يسهم النشر العلمي في رفع مستوى الفكر الإنساني، وهذا ما يعطي المنشورات العلمية قيمة حقيقية.

ب - النشر العلمي نتاج بحوث متنوعة تناقش مشاكل مجتمعية مؤثرة.

ج - يمثل النشر العلمي طرحًا متخصصًا في ميادين المعرفة البشرية.

د - يفتح النشر العلمي آفاقاً لتطورات جديدة ومستمرة في جميع الميادين، مما يساعد بدوره في تحسين مستويات المعيشة.

ه - يرفع النشر العلمي مستوى تصنيف البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة في المجالين العلمي والتقني.

و - يُثير النشر العلمي عديداً من الأسئلة والاستفسارات ويمثل نقطة انطلاق لمزيد من الدراسات.

كذلك تَكمُن أهمية النشر العلمي من خلال المبررات التالية: (إحسان هلول، ٢٠١١، ١٥٢)

أ - المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب عمل الأفراد والمؤسسات من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد.

ب - تنشيط حركة البحث العلمي.

ج - معرفة رصانة البحث العلمي من خلال عدد الإشارات للبحوث المنشورة في الدراسات الأخرى.

د - تنمية الوعي بضرورة البحث العلمي بين أفراد المجتمع على أوسع نطاق.

ه - ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه عملية توثيق ذلك.

و - المساعدة في تجنب تكرار إجراء البحوث نفسها.

في ضوء ذلك تُعد عملية النشر العلمي إحدى آليات توثيق جهد الباحث والأنشطة العلمية للجهة البحثية، وتحقيق عدة غايات مادية ومعنوية للباحث والمؤسسة التي ينتسب إليها، بالإضافة لإسهام تلك

العملية في الارتقاء بالفكر الإنساني والمعرفة البشرية. ومن ثَّمَّ يمثل النشر العلمي أهمية كبيرة لعدد من الفئات يأتي في مقدمتها وعلى نحو مباشر الباحثين أنفسهم والمؤسسات الأكاديمية التي ينتسبون إليها، فضلاً عن أقرانهم في نفس مجال التخصص، وكذلك المجتمع بجميع مؤسساته وقطاعاته.

٣. عوائد النشر العلمي ومميزاته:

تتنوع مزايا وفوائد النشر العلمي وتختلف باختلاف الفئات المستفيدة، وهنا تجدر الإشارة لثلاث جهات تستفيد من البحث العلمي ونشر نتائجه؛ وتتمثل في الباحث والجامعة أو المؤسسة التي يعمل بها، والمجتمع الكبير الذي يتواجد فيه.

أ- مميزات النشر العلمي للباحث:

يفتح النشر العلمي المجال للباحثين على اختلاف تخصصاتهم لزيادة الاطلاع على الأبحاث الأجنبية، والحرص على اتباع قواعد البحث العلمي وأخلاقياته، وضمان أصالة الأبحاث المقدمة للنشر بهذه المجلات العلمية والعالمية، مما يؤدى إلى إحداث حراك فكري عالمي وثقافي ومعرفي بين الباحثين في مختلف التخصصات العلمية، وانعكاس ذلك على جودة العملية التعليمية بجوانبها المختلفة (إياد إبراهيم، ٢٠١٥، ٢٧٨).

كما يعني النشر العلمي المواكبة المستمرة والبحث الدائم، وهذه الخاصية تجعل الأستاذ الجامعي مواكباً ودائم الاطلاع على كل ما يَجِدُّ في تخصُّصِه، كما يجعله مُتَمَكناً وقادراً على مضاعفة إنتاجه والتعمق أكثر في أبحاثه ودراساتِه. ومع توالي السنوات يُكَوِّنُ الباحث ذخيرة مهمة جداً من الأبحاث والدراسات التي راكمها عبر سنوات بحثه، فيصبح ذا خبرة علمية وإنتاج علميٍّ غزير؛ مما يشعره بالرضا النفسي والاطمئنان الداخلي لِمَا حققه من جهد علمي ومعرفي سيُفيد الأجيال القادمة من الباحثين الشباب، وسيُمَكنهم من الانفتاح على عوالم معرفية وفكرية وعلمية مختلفة. كما ينعكس هذا الأمر إيجابياً على الطلبة الذين يدرسون لدى هذه العينة من الأساتذة الجامعيين، والطلاب الذين يُعدون رسائلَهم تحت إشرافهم، حيث تَكُون المردودية العلمية لرسائلهم وأطروحاتِهم جيدة جداً (الحسين بشوظ، ٢٠١٦). كما يعزز النشر الدولي بلغات أجنبية موقف الباحث العلمي نفسه في مجال تخصصه ويساعد على تحقيق أسباب الاتصال مع غيره من الزملاء في مناطق جغرافية متباعدة حول العالم (محمود زكريا، ٢٠١٤، ٤٨).

ب- مميزات النشر العلمي لمؤسسات التعليم العالي:

يشكل النشر العلمي أهمية بالغة للمؤسسات الأكاديمية في العصر الحالي؛ حيث تعد أصالة وعمق النشر العلمي وحداثته وتنوعه وكثافته مؤشراً دالاً على كفاءة وقدرة المؤسسة البحثية في تناول القضايا المحلية والعالمية، ومن أبرز المبررات التي تجسد أهمية النشر العلمي للجامعات؛ "تعرض مكانة أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي للخطر أو على الأقل خضوعها لإعادة النظر باستمرار على أساس أن احتفاظها بمكانتها رهن بقدرتها على إنتاج المعرفة من خلال إجراء البحوث وتحليلها ونشرها" (سامي نصار، ٢٠٠٥، ٨). كما أن "النشر العلمي أحد أدوات التعبير عن مستوى الجامعات والمراكز البحثية، وإعطاء صورة واقعية عن أوضاع المجتمع العلمي ومدى تقدمه عبر السنوات" (أحمد البنداق، ٢٠٠٤، ٣١٢). كذلك أصبحت معايير تصنيف الجامعات تعتمد في معظمها على مساهمات أعضاء هيئة التدريس ونوعية وكمية المنشورات باسم الجامعة ومقدار أثر تلك المنشورات ومدى الاستشهاد بها من قِبَل الباحثين (أميمة سعيد، ٢٠١٦). هذا بالإضافة إلى أن الباحثين المُكثرين من النشر العلمي يرسمون صورة مُشَرِّفة للجامعة التي ينتمون إليها، ومن ثَمَّ تكون الفائدة مشتركة ومُتبادلة بين الباحث والجامعة التي يعمل لديها، مما يَرفع من قيمتها العلمية ويُعلي من شأنها الأكاديمي، ويجعلها وجهة معتَبَرةً للطلبة والباحثين داخل وخارج البلاد، ومَحَطَّ أنظار المؤسسات والمراكز العلمية المختلفة الراغبة في إنشاء شراكات أو توقيع اتفاقيات تعاون (الحسين بشوظ، ٢٠١٦).

ج- مميزات النشر العلمي للمجتمع:

وعلى الصعيد المجتمعي؛ "من المعترف به على نطاق واسع أن نظام البحث والتنمية والابتكار يسهم بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية الوطنية والرفاهية الاجتماعية؛ فالأمم التي تُنمي أصولها المعرفية وتُديرها بفعالية تُحسن من أدائها الاقتصادى، والشركات المعتمدة على المعرفة تتفوق دائماً في أدائها على تلك التي يقل فيها التركيز على المعرفة، والأفراد المتمتعون بحصيلة أكبر من المعرفة يحصلون عادةً على وظائف مرتفعة الأجور. وتُشكل الاستثمارات في البحث والتنمية والابتكار والتعليم والتدريب، وغيرها من الأصول غير المادية حجر الزاوية لاقتصاد المعرفة الحديث، كما يُشكل إصلاح نظام البحث والتنمية والابتكار في مصر عنصراً أساسياً من عناصر إصلاح قاعدة المعرفة بها" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٠، ٢٢٥). ويتسق هذا مع الغرض الأساسي من البحث العلمي الذي يتمثل في تطبيق نتائجه لخدمة الإنسانية عموماً والمجتمع المحلي على وجه الخصوص، بالإضافة إلى تربية الكوادر العلمية القادرة

على قيادة عمليات التطوير في المجتمع؛ فالبحوث العلمية الجادة تسهم في تطوير المجتمع وتهدف للنهوض به إلى مستوى تكنولوجي واقتصادي وصحي وثقافي واجتماعي أفضل، وإلى مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع كافة، فكلما كانت تلك البحوث أقرب بطبيعتها إلى حاجات المجتمع كلما كان ذلك أسرع للنهوض بالمجتمع ورقيّه.

٤. طرق النشر العلمي وأوعيته:

تعددت طرق النشر وخاصة بعد أن ظهرت تكنولوجيا المعلومات وما صاحبها من تطور الحواسيب ووسائل الاتصال وتقنيات الطباعة والنشر. وتكمن أهمية توافر طرق النشر العلمي وأوعيته في كونها "تساعد على زيادة الإنتاجية العلمية للباحثين عامة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات خاصة؛ فوجود القنوات العلمية تمكنهم من نشر الإنتاج العلمي والبحوث من خلال الدوريات والمجلات العلمية الحديثة التي تُمثل قنوات مهمة لنشر وتداول البحوث العلمية وتعرف أبحاث الآخرين وما توصلوا إليه" (أميمة مصطفى، ٢٠١١، ٣٨٣).

وقد كان النشر التقليدي أول طرق النشر؛ وهو النشر الذي بدأ باختراع آلات الطباعة واستعمال الورق. "ويتحكم بهذه العملية مجموعة من الأطراف تبدأ بالكاتب والمطبعة والناشر الذي يقوم بإصدار وبيع وتوزيع المطبوعات عامة وقد يكون له دور في طباعتها، وليس من الضروري أن يكون الناشر هو نفسه الذي يقوم بالطبع أو التجليد، وقد لا يقوم بعملية البيع والتوزيع؛ حيث يتحمل الناشر مسألة التمويل إلى جانب تحمله لمخاطر النشر للمؤلفين" (إحسان هلول، ٢٠١١، ١٥٠ - ١٥١). ومع التقدم في تقنيات الحاسوب ظهرت طريقة ثانية للنشر العلمي وهي النشر المكتبي وهو نوع من النشر يكون اعتماده الكلي على تقنيات الحاسوب التي يستطيع الفرد من خلالها تجميع أكثر من خاصية في مستند واحد يتميز بجودة عالية؛ مما أدى إلى طفرة هائلة في عالم الطباعة والنشر، وإلى تقليص التكلفة والأموال الطائلة التي كانت تُدفع إلى شركات الجرافيك فضلاً عن تقليص الأيدي العاملة (ربحي عليان وإيمان السامرائي، ٢٠١٠، ٢٩ - ٣٠).

كما ارتفعت بعض الأصوات داعيةً إلى الانتقال لطرق النشر الإلكتروني الحر للأوراق البحثية، وذلك لتسهيل الوصول إليها من طرف الباحثين عبر العالم، خصوصاً الذين لا يستطيعون اقتناء الدوريات الورقية المحكمة أو دفع رسوم الاشتراك أو النشر الباهظة، وإنهاء سيطرة واحتكار هذه الدوريات للبحث

العلمي، كما سيخفف النشر الإلكتروني المفتوح الضغط على الطلاب والباحثين الجامعيين المطالبين بالنشر في مثل هذه الدوريات لِغَرَضِ استيفاءِ شروطِ المناقشة ونيل شهادة التخرج (الحسين بشوظ، ٢٠١٦).

وعلى الرغم من التقدم الكبير في النشر العلمي وخاصة الإليكتروني، إلا أن هذه العملية قد تعرضت للغش الأكاديمي والعلمي خلال السنوات القليلة الماضية من قِبَل بعض الأفراد أو المؤسسات غير الأمينة؛ مستغلين إصرار بعض الجهات البحثية والأكاديمية وخاصة في العالم النامي بضرورة النشر في دوريات علمية عالمية كشرط من شروط الترقي؛ ومن ثَمَّ حاجة الباحثين الملحة لسرعة نشر أبحاثهم في دوريات دولية. وهذا ما دفع المجلس الأعلى للجامعات إلى التحذير من هذه الظاهرة أو النشر في أوعية وهمية؛ وذلك من خلال تضمين القواعد التي أقرها المجلس في جلسته رقم (٦٤٦) بتاريخ ٤/٤/ ٢٠١٦ والمنظمة لعمل اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين بالجامعات المصرية (الدورة الثانية عشر ٢٠١٦ - ٢٠١٩)، وتحديداً بالمادة (٢٣) من تلك القواعد والتي تنص على: "... لا تُقبل الأبحاث التي تُنشر Online إلا إذا كانت من قِبَل ناشر معلوم دولياً" (المجلس الأعلى للجامعات ج.م.ع، ٢٠١٦، ١٤).

وفي إطار طرق النشر السابقة الذكر، توجد عدة أوعية للنشر والتي يتمثل أبرزها فيما يلي: (أميمة سعيد، ٢٠١٦)

أ - الدوريات العلمية المحكمة: ويتم فيها مراجعة البحث أو تقييمه من قبل محكمين متخصصين peer-reviewers .

ب - الدوريات العلمية غير المحكمة: هي دوريات تنشر موضوعات متنوعة أو متخصصة ولكنها لا تلتزم بالتحكيم وغالباً ما تكون مهتمة بالنشر أكثر من التحكيم والمراجعة.

ج - الدوريات المتخصصة غير العلمية: هي دوريات تعني بالكتابات في مجال معين ولكنها لا تلتزم بالمعايير الأكاديمية والعلمية وهي مثل بعض دوريات الجمعيات والاتحادات.

د - الدوريات العلمية الإلكترونية: هي دوريات علمية محكمة ولكن ليس لديها إصدارات ورقية وتعتمد على النشر الإلكتروني وهي غالباً مهتمة بمعامل التأثير(Impact Factor) ، وهي دوريات معتمدة وذات تأثير كبير.

ه - مواقع النشر العلمي: هي مواقع غير مهتمة بالتحكيم والمراجعة بل قائمة على نشر الأعمال العلمية المنشورة سابقاً في دوريات، وهي بذلك لا تعطي الباحث أي شهادة نشر وهي مهتمة بالمشاركة وإتاحة المادة العلمية.

و - المؤتمر: هو حلقة نقاش حول موضوع معين أو مجموعة من الموضوعات تجمع أهل الاختصاص، ويتم تداول أوراق علمية أو أوراق عمل فيه، إلا أن أوراق المؤتمرات في الغالب لا تُحسب ضمن الأوراق المنشورة للباحث في حال تقدم بها للترقي الأكاديمي، ولكنها تحسب ضمن مشاركات الباحث؛ حيث إنها في الغالب لا تخضع للإجراءات المتبعة في التحكيم والمراجعة العلمية، بل تُراجع في إطار مدى ملاءمتها لموضوع المؤتمر بجانب أنها قد لا تُنشر.

٥. المعايير الدولية لتصنيف الدوريات العلمية:

درجت مؤسّسات عديدة حول العالم على تصنيف الدوريات العلمية الأكاديمية والمهنية، بناءً على معايير محدّدة ومن أبرز تلك الجهات؛ ISI Web of Knowledge of Thompson Reuters Co, European Science Foundation, Journal Citation Reports, Impact Factor (citation of a journal). وقد أدّى ذلك إلى اعتماد تصنيفات متعدّدة وغير متطابقة في بعض الأحيان (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٥٥). وتمثل SCOPUS أضخم قاعدة بيانات بيليوجرافية تضم ملخصات واستشهادات لبحوث المجلات العلمية والكتب والمؤتمرات بعد تقييمها، ويتم تحديثها بصورة يومية وتغطي تقريباً (٢٢٠٠٠) مصدراً إلكترونيًا لأكثر من (٥٠٠٠) دور نشر عالمية في مجالات العلم المختلفة، وتمتلكها السيفير Elsevier ومتاحة عبر الانترنت للمسجلين بها، وهيئة مستشاريها هيئة دولية مستقلة تتكون من مجموعة من العلماء، وتمثل SCOPUS منصة متكاملة لشبكة الانترنت العلمية من خلال تضمينها (٤٣٥) مليون صفحة إلكترونية و(٢٣) مليون من مكاتب براءات الاختراع الأشهر عالمياً (جمعة تهامي، ٢٠١٤، ١١١).

كما يُعد معامل التأثير (Impact Factor) مقياس لأهمية الدوريات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي، ويعكس معامل التأثير مدى إشارة الأبحاث الجديدة للأبحاث التي نُشرت سابقاً في تلك الدورية والاستشهاد بها، وبذلك تكون المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع، دورية مهمة تتم الإشارة إلى أبحاثها والاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي تملك معامل تأثير منخفض. وقد تم ابتكار معامل التأثير من قبل "إيوجين جارفيلد" (Eugene Garfield) مؤسس المعهد العلمي للمعلومات ISI

(Institute for Scientific Information) بأمريكا، وتقوم بعض المؤسسات حالياً كمؤسسة "تومسون رويترز" (Thomson Reuters) بحساب معاملات التأثير بشكل سنوي للدوريات العلمية المحكمة المسجلة لديها ونشرها سنوياً فيما يُعرف بتقارير استشهاد الدوريات (Journal Citation Reports)، والتي يتم فيها تصنيف الدوريات بحسب معاملات التأثير (Omer, 2015, 85). ولتفسير مدلول هذا العامل؛ تشير قيمته التي تتجاوز ١٠ على كون الدورية ممتازة، وإذا تراوح من ٥ إلى ١٠ فهي دورية جيدة جداً، وإذا كانت قيمته تتراوح من ٣ إلى ٥ فهي دورية جيدة، أما إذا تراوح من ١ إلى ٢ فهي دورية مقبولة، بينما يُنصح بعدم النشر في الدوريات التي يقل هذا العامل بها عن ٠.١ (المركز القومي لتنمية قدرات هيئة التدريس والقيادات، ٢٠١١، ٤٠).

أما فيما يتعلق بتصنيف الدوريات العلمية فتقع بالإجمال في ثلاث مرتبات هي: الدوريات الممتازة، والدوريات الجيّدة، والدوريات العادية، ويضيف بعض هذه التصنيفات مرتبة عليا محصورة بعددٍ قليلٍ من الدوريات الأكاديمية يمكن تسميتها بالخارقة، بينما تُضاف مرتبة دنيا خاصة بالدوريات المهنية ذات الأثر المحدود (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٥٥). وللوصول إلى تصنيف هذه الدوريات، يتمّ تقييمها بناءً على معايير متنوّعة يمكن جمعها تحت ثلاث مجموعات؛ المعايير المتعلّقة بمحتويات الدورية، والمعايير المتعلّقة بإدارة الدورية وآليات النشر فيها، والمعايير المتعلّقة بانتشار الدوريّة وبمكانتها. وفيما يلي المعايير القصوى التي من شأنها تصنيف الدورية في مرتبة الدوريات الممتازة، بينما يؤدّي استيفائها جزئيًا إلى تصنيف الدورية في المرتبات الأدنى: (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٥٥)

أ- المعايير المتعلّقة بمحتويات الدوريّة وتتمثل في:

(١) تتطرّق مقالات الدورية لموضوعات بحث متجدّدة.

(٢) تنشر الدورية مقالات أساسية للتعمّق في حقول المعرفة التي تعنى بها.

(٣) يتمّ في مقالاتها تغطية الأدبيات المعنية بشكل واسع وباستخدام أحدث المراجع المتوافرة، بما في ذلك الأدبيات العالمية.

(٤) تكون خطط وطرائق وأساليب وأدوات البحث والتحليل مضبوطة بشكل دقيق ومبنية على أحدث ما

توصّل إليه العلم في الميدان المعني والميادين ذات الصلة.

(٥) تسهم المقالات التي تتضمّنها الدورية إسهاماً كبيراً في تقدّم المعرفة في الميادين التي تتطرّق لها.

ب- المعايير المتعلّقة بإدارة الدورية وبآليات النشر فيها وتتمثل في:

(١) تتولى إدارة الدورية هيئة تحرير مؤلّفة من اختصاصيّين مشهود لهم بالعلم في الموضوعات التي تتطرّق لها.

(٢) تتكوّن هيئة التحرير من أشخاص ينتمون إلى مؤسّسات عديدة غير مرتبطة عضوياً فيما بينها.

(٣) يُشارك في تحكيم المقالات المعروضة للنشر أشخاص من غير الذين ينشرون فيها.

(٤) يتمّ تحكيم كلّ مقال معروض للنشر باثنين من الاختصاصيّين أو أكثر يقدّمون رأيهم خطياً بناءاً على استمارة مُعدّة مسبقاً، وعلى سياسة تحرير واضحة تُحدّد أهداف الدورية ومجالاتها والجمهور الذي تتوجّه إليه، وسائر الأمور التي تُحدّد الشخصية الخاصة بالدورية.

(٥) تنظر هيئة التحرير للمقالات المعروضة للنشر أخذه في الاعتبار رأي المحكّمين.

(٦) لا تنشر الدوريّة سوى المقالات التي تحظى بتقدير عالٍ من المحكّمين ومن أعضاء هيئة التحرير؛ ولا تتجاوز عادة نسبة قبول المقالات (٢٠ ٪) أو (٣٠ ٪) من مجمل المقالات المعروضة للنشر.

ج- المعايير المتعلّقة بانتشار الدوريّة وبمكانتها:

(١) تحظى الدورية بانتشار واسع على الصعيد العالمي؛ ويُقدّر ذلك بشكل خاص بعدد المشتركين بها وبتوزيعهم الجغرافي، لا سيّما وجودها في أغلبية المكتبات الجامعية. ويتحتّم عادة بسبب ذلك أن تكون مقالات الدوريّة أو على الأقل ملخّصاتها وافية، ومتوافرة باللّغة الإنجليزية.

(٢) تحظى الدورية بمكانة عالية عند أصحاب الاختصاص؛ ويُقدّر ذلك من خلال مؤشّرات مثل المكانة العلمية للمسؤولين عنها، وقبول قادة الفكر والعلم الانضمام إلى هيئة تحريرها وإلى هيئة المحكّمين، وعدد المقالات التي يطلب مؤلّفوها النشر فيها، وشهادة أصحاب الاختصاص بموقعها المميّز في عالم الدوريات.

(٣) تحظى الدورية بتكشيف في عدد كبير من قواعد المعلومات المتخصّصة.

(٤) تحظى المقالات المنشورة في الدورية بعدد مرتفع من الاستشهادات في الكتابات المتخصّصة.

ومن النصائح المطروحة لزيادة إمكانية النشر في الدوريات العالمية المرموقة، وربما تَعُدُها الباحثتان إحدى مسلمات النشر الدولي؛ ضرورة اطلاع الباحث على التعليمات أو التوجيهات الإرشادية التي تتيحها كل دورية علمية للباحثين المقبلين على النشر بها، والتي يتأكد محرر الدورية من قيام الباحث بالاطلاع عليها عادة كإحدى الإجراءات الأولية عند الشروع في النشر. "حيث يجب أن يلتزم المؤلف بالتعليمات الإرشادية الخاصة بكل دورية؛ لأن ذلك سوف يكفل له حفظ وقته كثيراً حال تسليمه المقالة لهيئة التحرير، فإذا تلقى ملاحظات معينة فيحسن بها أن تكون متعلقة بمحتوى المادة العلمية ذاتها من غير أن تتطرق إلى النواحي الشكلية أو التنسيقية أو حتى اللغوية، لا سيما أن تلك الإرشادات أُعِدت لتفادي أي عقبات منذ بداية الكتابة في إحدى النقاط البحثية" (محمود زكريا، ٢٠١٤، ٨٠).

تأسيساً على ما سبق، تجعل تلك المعايير الصارمة التي تلتزم بها الدوريات العلمية المرموقة من النشر العلمي عملية تنافسية، فتستقبل الدورية عدداً كبيراً من طلبات نشر البحوث وتكون انتقائية في قبول الأبحاث بشكل أكبر من غيرها، وذلك استناداً إلى استيفاء الورقة البحثية عدداً من المعايير العلمية والفنية والمنهجية التي تجعلها جديرة بالنشر الدولي. وعليه تستمد الدوريات العلمية المحكمة قيمتها الاعتبارية في مجال تخصصها الأكاديمي بشكل أكبر من غيرها، مما يمكنها من الحفاظ على سمعتها ومكانتها في مجالها العلمي.

٦. مقاييس القيمة العلمية للبحوث المنشورة :

هناك بعض مقاييس الإنتاجية العلمية التي تحسب القيمة العلمية للبحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس، ومنها ما يلي: (جمعة تهامي، ٢٠١٤، ٨٨)

أ - معامل التأثير لحساب القيمة العلمية للبحوث المنشورة (Impact Factor): يشير إلى مدى أهمية وقيمة الأوراق العلمية المنشورة، ويمثل معدل الاستشهادات المرجعية Citations للأوراق العلمية التي نشرت في مجلة في زمن معين (في العادة سنتين إلى ثلاث سنوات). وبحسب معامل التأثير الأعلى لسنة معينة في أي مجلة علمية بالصيغة الرياضية = ق / ش (حيث ق = عدد الأوراق العلمية المنشورة في سنتين سابقتين، ش = إجمالي عدد الاستشهادات المرجعية من

الأوراق العلمية المنشورة في هذه المجلة خلال هاتين السنتين).

ب - حساب القيمة العلمية للبحوث المنشورة من خلال (h-index): وهو مؤشر وضعه البروفسور الفيزيائي Hirsch ليظهر معامل التأثير الأعلى لإنتاجية باحث ما أو مؤسسة أو مجموعة باحثين لكل ورقة بحث علمي. مثال: إذا حصل الباحث على تقييم (h – index = 3) من أصل عشرة بحوث، فهذا يخبرنا أن الباحث لديه ثلاثة بحوث حصل كل منها على ثلاثة أو أكثر من الاستشهادات المرجعية، أما البحوث السبعة الأخرى (١٠ – ٣ = ٧) فحصلت على استشهادات لا تزيد عن ٣، وتأتي فائدة (h – index) بأنه يغطي القصور في (Impact Factor) الذي لا يوضح بدقة عدد الأوراق البحثية التي حصلت على أعلى استشهادات.

ج - حساب القيمة العلمية للبحوث المنشورة من خلال (g-index): صمم هذا المؤشر (Leo Egghe) وهو ناتج من عملية تراكمية للاستشهادات، وينتهج مؤشر (g-index) – نفس مبدأ (h – index)، ولكنه يختلف عنه في أن (h – index) لا يخبرنا بدقة عن عدد الاستشهادات المرجعية لكل ورقة بحثية على حدة وأيها حصلت على أعلى الاستشهادات.

ويقوم فهرس الاستشهادات المرجعي (Citation Index) على إفتراض مؤداه أن عدد الاستشهادات تُمثل الأهمية العلمية النسبية أو النوعية للأوراق العلمية في كل حقل من حقول المعرفة، فكلما زاد استشهاد العلماء بدراسة أو بحث علمي ما، كلما ازدادت أهمية الدراسة ومن ثَمَّ ازدادت مكانة صاحبها (ماهر حسن، ٢٠٠٩، ٨٩). ومن خلال المؤشرات السابقة يمكن قياس الإنتاجية العلمية لكل جامعة على حدة من الناحية الكمية، ولكل عضو هيئة تدريس على حدة من خلال قسمة عدد البحوث المنشورة بالجامعة على عدد أعضاء هيئة التدريس بها، وكذلك حساب إنتاجه من الكتب، أما من الناحية الكيفية فيمكن حساب الإنتاجية بعدة طرق؛ إما بواسطة معامل التأثير (Impact Factor) وهو يُستخدم في حساب القيمة العلمية للمجلة من خلال عدد الاستشهادات، أو من خلال (h – index) الذي يُستخدم لحساب عدد البحوث التي حصلت على أعلى عدد من الاستشهادات، ولكنه لا يحدد بدقة عدد الاستشهادات لكل ورقة بحثية، أما مؤشر (g – index) فهو يستخدم لحساب عدد الاستشهادات المرجعية لكل ورقة بحثية (جمعة تهامي، ٢٠١٤، ٨٩).

تعقيباً على ما جاء بمحور الإطار النظري للدراسة، يتضح مدى أهمية البحث العلمي وما صاحبه من طلب متزايد على عملية النشر العلمي، بالإضافة إلى ما أظهره تناول هذا المحور من قيمة علمية ومعنوية ومادية لعملية النشر ومدى إسهامها في رقي المعرفة الإنسانية، والارتقاء بالمؤسسات الأكاديمية وبمكانه الباحث وسمعته العلمية. وعلى الرغم مما تطرحه هذه العملية من فرص مواتية لفئات عدة، تُمثل أيضاً جملة من التحديات والصعوبات أمام الباحث لا سيما إذا كانت غايته النشر دولياً. وهذا لا يتعارض مع البحث عن سبل التغلب على تلك المعيقات وإيجاد حلول يمكن أن تحد منها لتذليل العقبات التي يمكن أن تحول دون تحقيق المستوى المنشود عالمياً من حيث كم وكيف الإنتاج العلمي للباحث المصري.

ثانياً: الدراسة الميدانية ونتائجها:

يتناول هذا المحور وصفًا مفصلاً للإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الجزء الميداني من الدراسة، ويشمل أهداف الدراسة الميدانية، وإعداد أداتها والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان الأساليب الإحصائية التي تم استخدمها في معالجة نتائجها، وأخيراً عرض النتائج وتفسيرها.

أ- أهداف الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية إلى رصد معوقات النشر الدولي لدى أعضاء هيئة تدريس كليات قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المنيا من وجهة نظرهم، وتعرف أبرز مقترحاتهم بشأن التغلب على تلك المعوقات وسبل تذليلها.

ب- بناء أداة الدراسة والتحقق من صدقها وثباتها.

بعد الإطلاع على الأدبيات التربوية والدرسات السابقة المتعلقة بالنشر الدولي، تم تصميم استبانة بغرض جمع البيانات والمعلومات والآراء اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها. وقد تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من (٤٧) عبارة مقسمة على خمسة أبعاد.

(١) الصدق الظاهري للاستبانة:

للتأكد من قدرة الاستبانة وصلاحيتها لتحقيق أهداف الدراسة، تم التحقق من صدق محتواها وذلك بعرضها على مجموعة من الأساتذة والأساتذة المساعدين بكلية التربية بلغ عددهم ثمانية عضواً

بقسمي أصول التربية والتربية المقارنة والإدارة التعليمية* ؛ وذلك للإسترشاد بآرائهم ومقترحاتهم حول مدى ملاءمة عباراتها ووضوح صياغتها، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل بُعد من أبعادها، بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه مناسبًا من حذف بعض العبارات أو إضافة عبارات جديدة. وفى ضوء توجيهات السادة المحكمين، أُجريت التعديلات المطروحة، ووصل عدد مفردات الاستبانة إلى (٥٥) مفردة موزعة على خمسة أبعاد. وتكونت الاستبانة في صورتها النهائية من جزئين:

- الجزء الأول: بيانات أولية حول كل مستجيب؛ كالكلية التي يعمل بها، والدرجة الوظيفية، والنوع الاجتماعي.
- الجزء الثاني: معوقات النشر الدولي ومقترحات تنشيطه ؛ وتألف من ٥٥ عبارة موزعة على خمسة أبعاد ؛ كما موضح بجدول (١).

جدول (١) أبعاد الاستبانة

رقم البُعد	اسم البُعد	عدد العبارات
الأول	اتجاه أعضاء هيئة التدريس نحو النشر الدولي.	٨
الثاني	معوقات متعلقة بمهارات أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية.	١٠
الثالث	معوقات متعلقة بالبيئة المؤسسية.	١٣
الرابع	معوقات متعلقة بالدوريات العلمية الدولية.	٨
الخامس	مقترحات تنشيط حركة النشر الدولي.	١٦

(٢) صدق الاتساق الداخلي للاستبانة:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل مفردة من مفردات الاستبانة مع البُعد الذي تنتمي إليه ؛ وفي ضوء ما أسفرت عنه آراء السادة المحكمين، تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة ومن ثَمَّ صياغة الاستبانة وتطبيقها على العينة الكلية من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا. ثُمَّ تم حساب معامل بيرسون بواسطة برنامج (SPSS) الإصدار (١٩) وذلك للتحقق من درجة اتساقها الداخلي بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة وعبارات البُعد التي تندرج تحته، وقد دلت النتائج على وجود

* ملحق بأسماء السادة الأساتذة المحكمين.

ارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ لكل عبارات الاستبانة داخل بُعدها. كذلك تم حساب معامل الارتباط بين كل بُعد من أبعاد الاستبانة مع الأبعاد الأخرى، وأسفرت النتائج عن وجود ارتباطات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين كل محور والمحاور الأخرى؛ مما يشير إلى درجة اتساق عالية للاستبانة، ومن ثَمَّ قدرتها على قياس ما وضعت لقياسه، ويوضح جدول (٢) ذلك.

جدول (٢) معاملات الارتباط لكل بُعد من أبعاد الاستبانة مع الاستبانة إجمالاً

رقم البُعد	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
الأول	.٨١٩	.٠١
الثاني	.٧٦٧	.٠١
الثالث	.٧٨٧	.٠١
الرابع	.٧٤٢	.٠١
الخامس	.٥٩٨	.٠١

(٣) **ثبات أداة الدراسة: للتأكد من ثبات الاستبانة، تم حساب معامل ألفا كرونباخ لأبعاد الاستبانة وللإستبانة ككل، وقد وُجد أن معامل الثبات للاستبانة إجمالاً ولأبعادها الفرعية مرتفع كما هو موضح بجدول (٣).**

جدول (٣) معاملات ثبات الاستبانة ومحاورها الفرعية

رقم البُعد	عدد العبارات	معامل الثبات
الأول	٨	.٧٣٣
الثاني	١٠	.٧٨٦
الثالث	١٣	.٨٥٥
الرابع	٨	.٨٥٩
الخامس	١٦	.٨٧٣
الاستبانة الكلية	٥٥	.٩٢٣

ج- عينة الدراسة وإجراءات التطبيق.

تم توزيع الاستبانة في صورتها النهائية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة

المنيا بقطاع التخصصات الإنسانية والاجتماعية خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (٢٠١٦ - ٢٠١٧)، وطُلب منهم إبداء آرائهم حول معوقات النشر الدولي عند إجراء أبحاث في تخصصاتهم الأكاديمية، وكذلك مقترحاتهم بشأن التغلب على تلك المعوقات، وذلك على مقياس ليكرت الثلاثي وفق درجات تحقق (عالية – متوسطة – منخفضة) لجميع أبعاد الاستبانة عدا بُعد المقترحات الذي طُلب فيه من المستجيبين تحديد درجة أهمية كل مفردة من مفرداته وفقاً لنفس البدائل الثلاثة المتاحة بالأبعاد الأخرى. وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (٢٠٠) استبانة، تم استرجاع (١٥٥) استبانة، فى حين تم استبعاد تسعة منها لنقص بعض البيانات ولعدم استيفاء الاستجابة على جميع العبارات؛ وعليه بلغ عدد الاستبانات الصالحة للمعالجة الإحصائية (١٤٦) إستبانة، كما يتضح من جدول (٤).

جدول (٤) توزيع عينة الدراسة حسب تخصص الكلية

م	الكلية	العدد	النسبة
١.	التربية	٢٩	٢٠٪
٢.	التربية نوعية	٢١	١٤٪
٣.	التربية للطفولة المبكرة	١٢	٨٪
٤.	دار العلوم	١٦	١١٪
٥.	الآداب	١٧	١٢٪
٦.	التربية الفنية	١٦	١١٪
٧.	السياحة والفنادق	١٨	١٢٪
٨.	التربية الرياضية	٦	٤٪
٩.	الألسن	١١	٨٪
الاستبانة الكلية		١٤٦	١٠٠٪

د- المعالجة الإحصائية :

تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- **تم إدخال البيانات فى برنامج الحزمة الإحصائية SPSS الإصدار (١٩)، وأعطيت الأوزان (٣ – ٢ – ١) لاستجابات أفراد العينة (عالية – متوسطة – منخفضة) على الترتيب.**

- **لتحديد درجة تحقق مفردات الاستبانة وأبعادها، تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ونسبة متوسط الإستجابة لكل عبارة من عباراتها ولكل بُعد من أبعادها.**
- **من أجل وضع تقديرات لفظية؛ لوصف وتحديد درجة تحقق العبارات فى ضوء نسبة متوسط الاستجابة لكل عبارة، تم حساب حدود الثقة العليا والدنيا للمقياس الثلاثي المطبق بالدراسة ولعينتها من خلال المعادلة الآتية:**

حدود الثقة لمتوسط الاستجابة = نسبة متوسط الاستجابة ± الخطأ المعياري × ١.٩٦

حيث نسبة متوسط الاستجابة لمقياس ليكرت الثلاثي = ٠.٦٧

$$\text{الخطأ المعياري} = \sqrt{\frac{\text{أ} \times \text{ب}}{\text{ن}}}$$

حيث إن:

أ نسبة متوسط شدة الاستجابة لعبارات الاستبانة = ٠.٦٧

ب باقي طرح نسبة متوسط شدة الاستجابة لعبارات الاستبانة من الواحد الصحيح = ٠.٣٣

ن عدد أفراد العينة = ١٤٦

وباستخدام المعادلات السابقة، وُجد أن حدود الثقة العليا ٠.٧٥ والحدود الدنيا ٠.٥٩ والتي يمكن التعبير عنها لفظياً كالآتي:

- **X ≤ ٠.٧٥ ← تتحقق بدرجة عالية.**
- **٠.٦٧ < X < ٧٥ ← تتحقق بدرجة متوسطة تميل إلى التحقق بدرجة عالية.**
- **٠.٥٩ < X < ٠.٦٧ ← تتحقق بدرجة متوسطة تميل إلى التحقق بدرجة منخفضة.**
- **X ≤ ٠.٥٩ ← تتحقق بدرجة منخفضة.**

٥- نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.

يعرض هذا الجزء نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها؛ من خلال رصد معوقات النشر الدولي لدى أعضاء هيئة تدريس كليات قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المنيا وتعرف أبرز مقترحاتهم بشأن التغلب على تلك المعوقات.

E-mail: gamel_abdo59@yahoo.com ☎ 01002702115

(١) البعد الأول: اتجاه أعضاء هيئة التدريس نحو النشر الدولي.

انطلق اهتمام الدراسة الحالية برصد اتجاه أعضاء هيئة التدريس إزاء النشر الدولي استناداً لدور الاتجاهات في توجيه سلوك الإنسان إيجاباً أو سلباً، ومن ثَمَّ تشكل استجاباتهم نحو هذا البُعد أهمية بالغة عند الوقوف على معوقات النشر الدولي بقطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ حيث تدفع الاتجاهات الإيجابية الأعضاء إلى السعي بعزم وتصميم لتحقيق الهدف، وعلى الطرف الآخر يُنتج الاتجاه السلبي قدر من العزوف عن مجرد التفكير في أي محاولة للقيام بذلك حتى في ظل تذليل الصعوبات والمعوقات المختلفة المتعلقة بهذه القضية.

جدول (٥)
متوسط استجابة عينة الدراسة نحو البعد الأول "اتجاه أعضاء هيئة التدريس نحو النشر الدولي".

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة متوسط الاستجابة	الترتيب	درجة التحقق
١.	**يتطلب النشر بالدوريات العالمية مهارات بحثية أعلى من المطلوبة بالدوريات العلمية المحلية.**					
٢.	**يبتعد أعضاء هيئة التدريس عن النشر الدولي خشية رفض البحث من قبل محرر الدورية.**					
٣.	**يألف أعضاء هيئة التدريس النشر بالدوريات العلمية المحلية بالمقارنة بالدوريات الدولية.**					
٤.	**يشعر كثير من أعضاء هيئة التدريس بنقص الجدارة لمواصلة متطلبات أو إجراءات النشر الدولي إلى نهايته.**					
٥.	**يُقبل أعضاء هيئة التدريس على النشر الداخلي أكثر من الدولي ضماناً لسرعة تحقيق هدف الترقية.**					
٦.	**يخشى أعضاء هيئة التدريس من وجود قدر من التحيز لدى الناشرين الدوليين تجاههم بسبب الجنسية أو الأصول اللغوية أو الجامعة التي ينتمون إليها.**					
٧.	**يميل كثير من أعضاء هيئة التدريس إلى مسايرة الزملاء الذين لا يهتمون بالنشر الدولي.**					

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة متوسط الاستجابة	الترتيب	درجة التحقق
٨.	يعود ضعف الدافعية الشخصية لأعضاء هيئة التدريس نحو النشر الدولي للشعور بالاحباط وقلة التقدير.					
المتوسط العام للمحور= ٧٧. بدرجة تحقق عالية						

يتضح من جدول (٥) أن المتوسط العام لهذا البُعد يشير إلى درجة تحقق عالية فيما يتعلق باتجاه أعضاء هيئة التدريس نحو النشر الدولي. وفى ضوء حدود الثقة ونتائج التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة، تبين وجود خمس عبارات نالت درجة تحقق عالية، وتشير هذه النتيجة إلى وجود اتجاه سلبي لدى عينة الدراسة نحو النشر الدولي من خلال الاستجابات المؤيدة إلى حد كبير لوجود انطباعات غير إيجابية ؛ مثل العبارة الثالثة والخامسة اللتان احتلتا الترتيب الأول والثاني رجوعاً للمتوسط الحسابي ونسبة متوسط الاستجابة ؛ مما يشير إلى ألفة أعضاء هيئة التدريس النشر بالدوريات العلمية المحلية بالمقارنة بالدوريات الدولية، وإقبالهم على النشر الداخلي أكثر من الدولي ؛ ضماناً لسرعة تحقيق هدف الترقية.

وتتسق تلك النتيجة مع ما توصل إليه وائل عبد الحكم عند قيامه بتقييم عناصر البيئة الداخلية بكلية التربية، مشيراً لنشر عدد من الأبحاث العلمية محلياً وإقليمياً من قِبَل أعضاء هيئة التدريس بالكلية كإحدى نقاط القوة، مع قلة نشر البحوث با لمجلات العلمية العالمية بوصفها إحدى نقاط الضعف (وائل عبد الحكم، ٢٠١٦، ١٣٩). وعلى جانب آخر أكد جمال محمد على حرص عضو هيئة التدريس وحذره عند الإقبال على نشر إنتاجه العلمي مفسراً ذلك في ضوء ما تمثله الترقية العلمية من أهمية للأعضاء، بالإضافة إلى أن الهدف الرئيس لدى كثير منهم يتمثل في جودة الإنتاج الذي يؤهل للترقيات العلمية (جمال محمد، ٢٠١٦، ٢٦٧). فضلاً عما أكده أحد تقارير مؤسسة الفكر العربي بأن بعض الباحثين أو الجامعيين يعمد لنشر مقالاتهم العلمية في المجلات المحلية لخشيتهم من عدم قبولها في المجلات المرجعية العالمية (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٣٤)، وأن معدّلات قبول المقالات للنشر في مثل هذه الدوريات والمتدنّية إجمالاً تحبط من عزيمة أغلبيتهم للانخراط في الكتابة المضنية وفقاً لتعليمات معقدة تفرضها هذه الدوريات (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٤٩).

كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة أحمد شحاتة من مواجهة أعضاء هيئة التدريس صعوبات في إجراءات النشر في المجلات المحكمة (أحمد شحاتة، ٢٠١٤، ٣٧). وفي ضوء ذلك أشار بول وهكر أن النشر في الدوريات ذات الجودة العالية أمر صعب ويستغرق وقتاً طويلاً وعلى الباحث التحلي بالصبر للوصول إلى المرحلة النهائية إذا كان يتطلع للتواجد بين أعضاء المجتمع العلمي الدولي (Bol & Hacker, 2013, 51).

كذلك أكدت استجابات العبارات الأولى والرابعة والثانية بجدول (٥) على وجود انطباعات سلبية عالية أيضاً لدى أفراد العينة نحو متطلبات النشر الدولي وما تقتضيه من مهارات بحثية أعلى من المطلوبة بالدوريات العلمية المحلية، مقترنة بشعور كثير منهم بنقص الجدارة لمواصلة متطلبات أو إجراءات النشر الدولي بنجاح، الأمر الذي يجعلهم يخشون رفض البحث من قبل محرر الدورية.

كما يشير المتوسط الحسابي ونسبة متوسط الاستجابة للعبارتين الأخيرتين في جدول (٥) على درجة تحقق متوسطة؛ مما يدل على أن قضية الدافعية الشخصية والشعور بالإحباط وقلة التقدير وكذلك مسايرة الزملاء الذين لا يهتمون بالنشر الدولي لا تشكلان تأثيراً قوياً على توجهاتهم نحو الإقبال على النشر الدولي. وفي ذلك إشارة إيجابية لعدم وجود مشكلة لدى الأعضاء إزاء الثقة بالنفس وتقدير الذات؛ وذلك استناداً إلى ما أكدته رضوى عمر بعد مراجعة عدد من الأدبيات العربية والأجنبية " بأن انخفاض الثقة بالنفس من الحواجز التي تواجه النشر العلمي" (Omer, 2015, 82).

في حين حصلت عبارة واحدة فقط في جدول (٥) على درجة تحقق منخفضة وهي العبارة (٦)؛ والتي تعد العبارة الوحيدة التي تحمل إنطباعًا إيجابيًا لدى أفراد العينة تجاه النشر الدولي، مؤكده قناعة معظم المستجيبين بعدم وجود قدر من التحيز لدى الناشرين الدوليين تجاههم بسبب الجنسية أو الأصول اللغوية أو الجامعة التي ينتمون إليها. وتختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة ليجز وآخرين عند تقصي التحديات التي تواجه الباحثين بالشرق الأوسط وأفريقيا عند الشروع في النشر بالمجلات الدولية المرموقة، والتي أسفرت استجابات عينتها عن وجود عدد من المعوقات منها؛ وجود انطباعات سلبية مسبقة حول هذه البلدان بأن أبحاثها ذات جودة منخفضة وانعدام الثقة في دراساتها الميدانية واجراءاتها، وكذلك انخفاض اهتمام محرري ومحكمي تلك الدوريات بالموضوعات المطروحة في

بحوث هذه المناطق (Lages et.al, 2015, 58). كما تُعد تلك المعوقات أكثر حدة في مجال العلوم الاجتماعية حيث ما يكون غالباً محتوى المواد قيد الدراسة مرتبط بأبعاد ثقافية لبلد أو منطقة ما، ومن ثَمَّ بعيداً عن اهتمامات المجتمع العلمي والقراء في الغرب (Shirazi, 2011, 39).

وترى الباحثتان أن النتائج الواردة في هذا البُعد إجمالاً تبدو طبيعية نظرًا لقلة خبرة أعضاء هيئة التدريس بالنشر الدولي وضعف ثقافتهم بشأن طبيعته وإجراءاته ؛ فقد لاحظتا فى لقائهما بأعضاء هيئة التدريس أثناء تطبيق أداة الدراسة مدى شغفهم بهذه القضية رغم العزوف شبه التام عنها، وكذلك وجود معتقدات خاطئة عنها. وتتفق هذه النتيجة مع ما أسفرت عنه دراسة فووتران "أنه برغم تأكيد استجابة العينة على أهمية النشر محلياً ودولياً إلا أن تأثير المعوقات وتواجدها بدرجة عالية كان من أسباب ضعف اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو النشر الدولي بتخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية بالجامعات الفيتنامية" (Pho & Tran, 2016, 1). وتعد هذه النتيجة مؤشراً مهمًا للمعنيين والمهتمين بتحفيز النشر الدولي للأبحاث العلمية ؛ حيث تُعد اتجاهات الأعضاء والأفكار السائدة لديهم أحد مؤشرات الإقبال أو الإحجام حتى وإن كانت تلك العملية ميسرة من جميع جوانبها.

(٢) البعد الثاني: معوقات متعلقة بمهارات أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية.

تمثل مهارات أعضاء هيئة التدريس ركناً جوهرياً ومقوماً رئيساً في إنجاز أي نشاط بحثي ؛ إذ بدون هذا المكون البشري وجداراته لا يمكن أن يتم هذا النشاط الإنساني مهما توفرت مقومات منظومة البحث العلمي الأخرى ؛ وعليه تبرز أهمية المهارات التخطيطية والفنية واللغوية للقيام بالبحث العلمي، فضلاً عن خلفية عضو هيئة التدريس النظرية في مجال تخصصه الأكاديمي ومهاراته التطبيقية لمناهج البحث العلمي وأدواتها وإجراءاتها، لتُمثل جميعاً أبرز العناصر المؤثرة في جودة البحث العلمي ودقته ورصانته. وعليه إنصب اهتمام هذا البُعد في حصر المعوقات المتعلقة بمهارات أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية عند الشروع بالنشر الدولي وما ينقصهم من كفايات تؤهلهم للقيام بهذا النشاط البحثي بصورة سليمة وبما يتناسب مع أهميته وقيمته.

جدول (٦) متوسط استجابة عينة الدراسة نحو البعد الثاني "معوقات متعلقة بمهارات أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية".

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة متوسط الاستجابة	الترتيب	درجة التحقق
١.	قلة متابعة أعضاء هيئة التدريس للدوريات الدولية المرموقة في مجال التخصص.					
٢.	نقص معلومات أعضاء هيئة التدريس حول آليات النشر الدولي وخطواته.					
٣.	ضعف قدرة أعضاء هيئة التدريس على التمييز بين الدوريات العلمية منخفضة الجودة والدوريات ذات معامل التأثير المرتفع.					
٤.	نقص مهارة أعضاء هيئة التدريس في الوصول للإجراءات والمتطلبات من الموقع الالكتروني للناشر الدولي.					
٥.	انخفاض مهارات التخطيط البحثي لأعضاء هيئة التدريس في ضوء متطلبات النشر الدولي.					
٦.	ضعف قدرة أعضاء هيئة التدريس المتعلقة باتقان اللغة الأجنبية والتمكن منها.					
٧.	ضعف المهارات التكنولوجية لأعضاء هيئة التدريس المساعدة في التواصل مع الدوريات الدولية لنشر أبحاثهم.					
٨.	ضعف مهارات أعضاء هيئة التدريس في اختيار الدورية المناسبة للموضوع البحثي المنشور.					
٩.	نقص مهارات أعضاء هيئة التدريس في المواءمة بين موضوع البحث ورسالة الدورية أو الدورية الدولية في مجال التخصص.					
١٠.	غياب مفهوم البحث الجماعي للنشر الدولي لكثير من تخصصات أعضاء هيئة التدريس.					
المتوسط العام للمحور= ٨٣. بدرجة تحقق عالية						

بإلقاء نظرة على جدول (٦) يتضح أن المتوسط العام لبُعد المعوقات المتعلقة بمهارات أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية يشير إلى درجة تحقق عالية إجمالاً، فضلاً عن تحقق جميع العبارات المندرجة تحته بلا استثناء بدرجة عالية؛ حيث تجاوزت متوسطات استجابة هذه العبارات الحد الأعلى لحدود الثقة البالغ

٠.٧٥، مما يشير إلى قصور مهارات أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية ذات الصلة بمتطلبات النشر الدولي، وبما يدل على أن ما جاء بالجدول من عبارات تُمثل بالفعل معوقات حقيقة لدى عينة الدراسة تحول دون الإقدام على النشر الدولي.

وبإستقراء ما جاء من معوقات بجدول (٦) يتبين وجود جملة من المعوقات الدالة على قصور ثقافة النشر الدولي متمثلة في نقص المعلومات حول آليات النشر الدولي وخطواته، وقلة متابعة أعضاء هيئة التدريس للدوريات الدولية المرموقة في مجال التخصص، مع ضعف القدرة على التمييز بين الدوريات العلمية منخفضة الجودة والدوريات ذات معامل التأثير المرتفع، فضلاً عن نقص المهارة في الوصول للإجراءات والمتطلبات من الموقع الإلكتروني للناشر الدولي، وضعف مهارة اختيار الدورية المناسبة للموضوع البحثي المستهدف من النشر.

كما احتلت العبارة الأخيرة بجدول (٦) الترتيب الثاني وفقاً لاستجابات عينة الدراسة، والتي حمل مضمونها غياب مهارات النشاط البحثي الفريقي لدى غالبية أعضاء هيئة التدريس، وربما تعزو هذه النتيجة "لندرة انخراط أعضاء هيئات التدريس في مشروعات وأنشطة بحثية غير تلك الهادفة إلى تسهيل ترقيتهم من رتبة إلى أخرى والتأثير على مسارهم الوظيفي، رغم تضمين بعض الجامعات العربية لهذا التوجه في رسالتها المعلنة" (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٤٧). كما يُمثل نقص بعض المهارات الفنية لدى أعضاء هيئة التدريس مجموعة أخرى من المعيقات التي تواجههم عند النشر الدولي كانخفاض مهارات التخطيط في ضوء متطلبات النشر الدولي، وضعف المهارات التكنولوجية لتمكين التواصل الإلكتروني مع الدوريات الدولية، بالإضافة لنقص مهارات المواءمة بين موضوع البحث ورسالة الدورية واهتماماتها في مجال التخصص.

وتجدر الإشارة أنه على الرغم من جوانب القصور التي أسفرت عنها استجابات عينة الدراسة إزاء هذا البُعد، ترى الباحثتان أن نقص المهارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس ليست ظاهرة مطلقة بل نسبية؛ حيث يمتلك بعض أعضاء هيئة التدريس المهارات والكفايات البحثية التي تؤهلهم للإبداع في مجال تخصصهم ليصبح لكل منهم مدرسته العلمية وانتاجيته من مؤلفات عربية وأبحاث ومقالات وكتب على المستوى المحلي والإقليمي، رغم محدودية وانخفاض إنتاجيتهم العلمية الدولية. وهذا ما يجعل الباحثتان تعزو معظم ما جاء

من جوانب قصور في هذا البُعد لضعف مهارات اللغة الإنجليزية استخداماً وتواصلاً، رغم أن هذا المعوق قد احتل الترتيب الثالث بين عشرة معوقات شملها هذا البُعد؛ حيث نصت العبارة السادسة من جدول (٦) على "ضعف قدرة أعضاء هيئة التدريس المتعلقة بإتقان اللغة الأجنبية والتمكن منها"، ولعل هذا التفسير يتسق مع معظم الدراسات السابقة التي وضعت الحاجز اللغوي موضع الصدارة في معوقات النشر الدولي وعلى قمة صعوباته.

فقد أشار أحد تقارير مؤسسة الفكر العربي إلى أن جامعات مصر تمتاز بكونها تتمتّع بأعضاء هيئة تدريس ممّن يحملون مؤهّلات عالية؛ وعلى الرغم من العوامل التي يمكن أن تُعيق القيام بالبحث العلمي ونشر نتائجه في الدوريات العالمية ... ورغم عدم امتلاك كثير منهم اللغات الأجنبية التي تتيح الكتابة بهذه اللغات والنشر في الدوريات المفهرسة عالمياً، فإن في الجامعات المصرية أعداداً كافية من أعضاء هيئة التدريس تضمن إسهام، ولو عدد قليل منهم، في نشر مقالات علمية في دوريات محكّمة وموثّقة عالمياً (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٤٨). كما يُلقي التقرير باللوم أيضاً على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية جميعاً الذين يضنّون عن بذل الجهد الكاف للتغلّب على معوقات البحث العلمي، ومنها عدم امتلاك اللغات الأجنبية لا سيما اللّغة الإنجليزية، وللمنهجيات التحريرية المعتمدة عالمياً للنشر في الدوريات العالمية المتخصّصة (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٤٧).

ويصبح هذا المعوق أكثر وضوحاً في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ حيث أشارت أحدث إستراتيجية قومية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمصر أن أحد مخاطر تنفيذ الهدف الإستراتيجي المتمثل في الإرتقاء بجودة البحث العلمي كان عدم إقتناع الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية بجدوى النشر العلمي الدولي في ضوء قدراتهم اللغوية وعدم تحفيزهم (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٥، ١٠٧ - ١٠٨). كما أكد جمال محمد على ألفة التخصصات العلمية على النشر بالدوريات العالمية نظراً لاعتيادهم على الدراسة والنشر باللغة الانجليزية بالمقارنة بالتخصصات النظرية التي اعتادت الدراسة والنشر باللغة العربية (جمال محمد، ٢٠١٦، ٢٦٧). وتتسق تلك النتائج مع ما توصلت إليه دراسة ليجز وآخرين والتي أعربت عن وجود حواجز لغوية تواجه الباحثين بالشرق الأوسط وأفريقيا عند النشر دولياً (Lages et.al, 2015, 58).

فضلاً عن اتساق بعض نتائج هذا البُعد إجمالاً مع ما توصلت إليه دراسة عفاف نديم وولاء حمدان التي أسفرت عن وجود عدد من المعوقات العلمية لعينة الدراسة منها "ضعف الكتابة باللغة الإنجليزية، وعدم القدرة على التواصل مع الدوريات العلمية العالمية، وعدم معرفة الدوريات العلمية ذات الترتيب العالمي، وندرة الزميلات الراغبات في العمل في إنتاج علمي مشترك" (عفاف نديم وولاء حمدان، ٢٠١٥، ١٥٩). كذلك أسفرت نتائج دراسة أحمد شحاتة أن عدم التمكن من اللغة الإنجليزية يقف حائلًا أمام كثير من المدرسين والأساتذة المساعدين للنشر في مجلات عالمية، وأن ٩٨.٩ ٪ من العينة الكلية للبحث لم يقوموا بأي نوع من أنواع الترجمة سواء للبحوث أو الكتب أو المقالات، وأن نسبة من قاموا بالترجمة لا تتعدى ١.١ ٪ وكانت كلها من نوع المقالات، وقد فسر ذلك نتيجة عدم اهتمام إدارة الكلية بعقد دورات تدريبية في اللغة الإنجليزية تساعد في تمكين أعضائها من إجادتها (أحمد شحاتة، ٢٠١٤، ٤٣).

وتؤكد الدراسة الحالية على أهمية إجادة اللغة الإنجليزية بوصفها بوابة الولوج لمجتمعات المعرفة المعاصرة، وأن عدم إتقانها يمثل أحد الحواجز المنيعة التي يواجهها الباحثون العرب لا سيما بمجال العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ الأمر الذي يعيق قدرتهم على التعبير الدقيق عما يدور في أذهانهم من أفكار ومضامين عند محاولة النشر دولياً، فضلاً عن كونها تُمثل أداة التواصل الرئيسة مع البيئة العلمية الكوكبية.

(٣) البعد الثالث: معوقات متعلقة بالبيئة المؤسسية.

من الصعب تصور نجاح حركة النشر الدولي دون أن يكون هناك ظروف ملائمة ومناخ أكاديمي مناسب، والعكس صحيح تؤثر جوانب القصور في البيئة الاكاديمية سلباً على النشاط العلمي الدولي لأعضاء هيئة التدريس، لذا كان من المجدي تقصي ملامح البيئة المؤسسية ومدى غياب الدعم المعنوي والمالي والفني بوصفها تُمثل مقومات أساسية لإنجاز أي بحث علمي بخاصة الدولي.

جدول (٧)
متوسط استجابة عينة الدراسة نحو البعد الثالث "معوقات متعلقة بالبيئة المؤسسية".

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة متوسط الاستجابة	الترتيب	درجة التحقق
١.	ضعف المخصصات الجامعية المالية التي تدعم نشر البحوث العلمية دولياً.					

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة متوسط الاستجابة	الترتيب	درجة التحقق
٢.	ندرة وجود حوافز معنوية أو مادية لتشجيع النشر الدولي.					
٣.	ندرة وجود قنوات مناسبة وفعالة لربط الأبحاث العلمية بالندوات والمؤتمرات العلمية الدولية.					
٤.	نقص المعلومات المتوفرة من قبل المجلس الأعلى للجامعات ولجان الترقية بالدوريات العلمية في مجال التخصص الدقيق ومعامل تأثيرها كمرجعية استرشادية لأعضاء هيئة التدريس عند النشر الدولي.					
٥.	روتينية الأدوار والمهام التي تقوم بها إدارة النشر العلمي وإدارة خدمات البحوث وتمويلها بالجامعة.					
٦.	ضعف العائد العلمي للدورة التدريبية الخاصة بالنشر العلمي المقدمة بمركز تنمية القدرات بالجامعة عن تحقيق أهدافها.					
٧.	نقص آليات نشر ثقافة الوعي بأهمية النشر الدولي.					
٨.	غياب الرؤية المؤسسية لأولويات النشر الدولي في المجتمع الأكاديمي.					
٩.	غياب الرؤية المؤسسية لحركة التدويل البحثي على المستوى الدولي.					
١٠.	ندرة فرص التواصل الفكري مع باحثين أجانب كإجراء أبحاث دولية مشتركة					
١١.	ندرة فرص التواصل الفكري مع باحثين أجانب في تنظيم مؤتمرات علمية دولية.					
١٢.	استبعاد الجامعة ساعات النشاط البحثي من نصاب الساعات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس بالجداول الدراسية.					
١٣.	كثرة الأعباء الأكاديمية والادارية لعضو هيئة التدريس مما يعوقه عن تنمية مهارات النشر الدولي.					

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة متوسط الاستجابة	الترتيب	درجة التحقق
المتوسط العام للمحور= ٨٩. بدرجة تحقق عالية						

بإستقراء ما ورد في جدول (٧) من معوقات يتضح أن المتوسط العام لبُعد المعوقات المتعلقة بالبيئة المؤسسية يشير إلى درجة تحقق عالية إجمالاً، بالإضافة لتحقق جميع عباراته أيضاً بدرجة عالية؛ ومن الجدير بالذكر أن المتوسط العام لهذا البُعد كان الأعلى على الإطلاق بالمقارنة مع المتوسطات العامة لأبعاد المعوقات الأخرى كالمتعلقة بمهارات أعضاء هيئة التدريس واتجاهاتهم نحو النشر الدولي وكذلك المعوقات ذات الصلة بالدوريات العالمية المرموقة ومتطلباتها والتي سيتم عرض نتائجها في البُعد التالي، مما يعبر عن حجم وجدية المعوقات المؤسسية التي يعاني منها الأعضاء بكليات قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية عند القيام ببحث علمي بغية النشر الدولي.

ومن الملاحظ أن هناك عدد من المعوقات بجدول (٧) تجسد قصور الجهود المبذولة لتعزيز ثقافة النشر الدولي وعدم كفايتها، ومن ثَمَّ تتسق هذه النتيجة مع ما جاء من نتائج في بُعد المعوقات ذات الصلة بمهارات أعضاء هيئة التدريس السابق الإشارة إليه؛ وتتمثل معوقات البيئة المؤسسية الواردة في البُعد الحالي في؛ نقص آليات نشر ثقافة الوعي بأهمية النشر الدولي، ونقص المعلومات المتوفرة عن الدوريات العلمية في مجال التخصص الدقيق ومعامل تأثيرها كمرجعية استرشادية عند النشر الدولي، وضعف العائد العلمي للدورة التدريبية الخاصة بالنشر العلمي المقدمة بمركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، فضلاً عن روتينية الأدوار والمهام التي تقوم بها إدارة النشر العلمي وإدارة خدمات البحوث وتمويلها بالجامعة.

وغنيّ عن البيان أن غياب ثقافة الإنتاجية البحثية عند أعضاء هيئة التدريس ... تؤدي إلى الخمول البحثي لدى معظمهم وإلى تدنّي الإنتاجية البحثية والاكتفاء بنشر البحوث في ما يتوافر من قنوات محكّمة وغير محكّمة، غالباً ما تكون محلية، بقصد الترقية لا أكثر (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٥٩). وتتسق نتائج هذا المحور مع ما أسفرت عنه نتائج دراسة أم هاشم أبو عميرة من قلة ندوات التوعية المقدمة للأعضاء والباحثين عن قواعد وشروط النشر بالمجلات العلمية، إلى جانب قلة متابعة أحدث التطورات في وسائل ومجال النشر العلمي وقلة الاهتمام بإدارة النشر العلمي على مستوى القيادات

الجامعية والأكاديمية، بالإضافة إلى قلة إقبال أعضاء هيئة التدريس على الاستفادة من خدماتها، وأن دورة النشر الدولي المقدمة من خلال مركز تنمية القدرات بالجامعة غير كافية ويجب عقد كثير منها ذلك لأن كل مجلة لها قواعد مختلفة (أم هاشم أبو عميرة، ٢٠١٤، ٢٥٠ -٢٥١).

كذلك أشارت استجابات عينة الدراسة الحالية لوجود عدد من المعوقات المتعلقة بنقص فرص الاتصال الأكاديمي والعلمي على المستوى الدولي، ووفقاً لما ورد بجدول (٧) تؤكد مجموعة من العبارات هذه النتيجة، مثل ندرة فرص التواصل الفكري مع باحثين أجانب في تنظيم مؤتمرات علمية دولية، وندرة إجراء أبحاث دولية مشتركة، وندرة وجود قنوات مناسبة وفعالة لربط الأبحاث العلمية بالندوات والمؤتمرات العلمية الدولية، وغياب الرؤية المؤسسية لحركة التدويل البحثي على المستوى الدولي ولأولويات النشر الدولي في المجتمع الأكاديمي. وتتسق تلك النتائج مع ما أسفرت عنه نتائج دراسة وائل عبد الحكم بأن من نقاط ضعف يعايشها الباحث كعدم وجود مشروعات بحثية ممولة من قِبَل مؤسسات بحثية محلية ودولية، وعدم وجود اتفاقيات ثقافية بين الكلية ومؤسسات التعليم العالي والبحثي الدولية (وائل عبد الحكم، ٢٠١٦، ١٢٧)، وكذلك نتائج دراسة غادة الشربيني وإيناس الشافعي بعدم وجود قنوات تواصل واضحة بين الباحثين على المستوى المحلي والدولي (غادة الشربيني وإيناس الشافعي، ٢٠١٤، ٦٢).

بالإضافة لما أشار إليه أحد تقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن مراجعات سياسات التعليم العالي في مصر بعدم وجود سياسات أو خدمات دعم أو تمويل مخصصة لجهود التدويل على المستوى المؤسسي، والتي ينصب أغلبها في المقام الأول على تحديد الفرص المتاحة للخريجين للدراسة في الخارج، وليس ببرنامج أوسع للتدويل (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٠، ٤٠٦ -٤٠٧). رغم ذلك أكدت الإستراتيجية القومية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمصر على أهمية التواصل الدولي في تنشيط حركة النشر الدولي، حيث أشارت إحصاءتها أن الباحثين المصريين الذين قاموا بنشر بحث علمي واحد على الأقل في السنوات الخمس الماضية لم يغادروا البلاد نهائياً، وأن الباحثين الذين غادروا مصر بصفة انتقالية هم الأكثر تأثيراً وأعلى متوسط للاقتباس لكل منشور علمي، وبشكل عددهم ٤٣,٧ ٪ من إجمالي الباحثين (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٥، ٢١). كذلك أكدت دراسة إلهام

إبراهيم الدور الكبير للاتصال العلمي في زيادة إنتاجية أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها من خلال الزيارات العلمية داخل مصر وخارجها، وحضور مؤتمرات وندوات محلية وعالمية، وحضور سيمنار التخصص داخل الكلية وبالكليات المناظرة (إلهام إبراهيم، ٢٠٠٩). كما أشارت نتائج دراسة بنيامين وآخرين أن مؤسسات البحث والتطوير في إندونيسيا لديها تفضيل قوي للتعاون مع مؤسسات أجنبية، وذلك لأن معظم الأبحاث المنشورة في مجلات دولية لباحثين إندونيسيين كانت نتاج تعاون مع باحثين أجانب وليس مع باحثين من الجامعات الإندونيسية (Benyamin et.al., 2012, 227).

كما أظهرت استجابات أفراد عينة الدراسة الحالية بجدول (٧) وجود عدد من المعوقات الأخرى ذات الصلة بنصاب أعضاء هيئة التدريس والأعباء الإدارية والتدريسية ومنها؛ استبعاد ساعات النشاط البحثي من نصاب الساعات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس بالجداول الدراسية، وكثرة الأعباء الأكاديمية والإدارية مما يعوق تنمية مهارات النشر الدولي. وقد اتفقت تلك النتائج مع ما توصلت إليه دراسة محمد الناجم التي أكدت نسبة كبيرة من أفراد عينتها على وجود أعباء كثيرة على عضو هيئة التدريس في المجال الإداري والاجتماعي تعيقه عن البحث والتأليف، وعدم التفرغ للبحث العلمي، وعدم وجود مرجعية لمعرفة منافذ وقنوات النشر، وقلة اللقاءات الدورية والورش للمتخصصين بحضور القائمين على المجلات العلمية ودور النشر، وندرة وجود حوافز معنوية أو مادية (محمد الناجم، ٢٠١٥).

بالإضافة إلى اتفاق كثير من هذه النتائج مع دراسة غادة الشربيني وإيناس الشافعي والتي كان من أبرز نتائجها عدم وضوح معايير تصنيف المجلات والدوريات وعدم اعتماد بعضها من قِبَل لجان الترقيات (غادة الشربيني وإيناس الشافعي، ٢٠١٤، ٦٣)، فضلاً عن اتساق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (عفاف نديم وولاء حمدان، ٢٠١٥، ١٦٠ – ١٦١)، ودراسة (Omer, 2015, 87)، ودراسة (أحمد شحاتة، ٢٠١٤، ٣٧ – ٣٨) التي أشارت إلى نفس النوعية من المعوقات. وفي ضوء ما سبق، أكدت استجابات أفراد عينة الدراسة في بُعد المعوقات المتعلقة بالبيئة المؤسسية أهمية توفير مقومات ووسائل وآليات متنوعة للنهوض بحركة النشر الدولي والتي يجب على المؤسسات الجامعية أخذها في الحسبان لإحداث نقلة نوعية في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بها.

(٤) البعد الرابع: معوقات متعلقة بالدوريات العلمية

الدولية.

أحدثت الثورة التكنولوجية والمعرفية الآنية وفرة غير معهودة في كم المعرفة الإنسانية، ومن ثَمَّ تنامت أوعية وسبل نشر المعرفة بشكل عام ومنها على نحو خاص الدوريات العلمية المتخصصة وذلك على الصعيد الكمي والكيفي. وتحرص المجلات العلمية المرموقة على انتقاء أفضل إنتاج علمي في ظل تنافس الباحثين من مختلف أرجاء العالم على النشر بها وفقاً لمعايير صارمة وقيود شديدة تضمن بها دقة وجودة ونزاهة ما تقدمه للمجتمع العلمي، وفي إطار ذلك يسعى البُعد الرابع من الدراسة الميدانية للوقوف على مدى ما تُشكله شروط وإجراءات الدوريات العلمية الدولية من معوقات تواجه أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة المنيا المتخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية عند القيام بالنشر الدولي.

جدول (٨)
متوسط استجابة عينة الدراسة نحو البعد الرابع "معوقات متعلقة بالدوريات العلمية الدولية".

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة متوسط الاستجابة	الترتيب	درجة التحقق
١.	**ارتفاع رسوم وتكاليف النشر العلمي في الدوريات الدولية ذات المصداقية العالية.**					
٢.	**تعقد إجراءات النشر الدولي.**					
٣.	**اختلاف آليات النشر في الدوريات المحلية والدوريات العلمية الدولية.**					
٤.	**التزام الدوريات الدولية الشديد ببعض المعايير الأكاديمية والبحثية المعقدة.**					
٥.	**قلة أوعية النشر الدولي في مجال العلوم الإنسانية وخاصة الدوريات ذات معامل التأثير العال.**					
٦.	**غلبة الجانب التجاري على الجانب العلمي للدوريات العالمية.**					
٧.	**تفشي ظاهرة النشر عن طريق التزكية والولاء مما يخل بتكافؤ فرص النشر.**					
٨.	**ظهور دوريات دولية وهمية هدفها الربح وسرقة الأبحاث العلمية.**					
المتوسط العام للمحور= ٨٣. بدرجة تحقق عالية						

يتضح من جدول (٨) أن المتوسط العام لهذا البُعد يشير إلى درجة تحقق عالية، وفى ضوء حدود الثقة ونتائج التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة، تبين أن هناك خمس عبارات نالت درجة تحقق عالية، وتشير هذه النتيجة إلى وجود مجموعة مؤثرة من المعوقات ذات صلة بالدوريات العالمية الدولية من خلال الاستجابات المؤيدة إلى حد كبير لوجود بعض المعيقات مثل العبارة الثالثة والخامسة اللتان احتلتا الترتيب الأول والثاني؛ والمؤكدة على اختلاف آليات النشر بين الدوريات المحلية والدوريات العلمية الدولية، وقلة أوعية النشر بمجال العلوم الإنسانية وخاصة الدوريات ذات معامل التأثير العالٍ؛ فضلاً عن تنوع المعوقات الأخرى كارتفاع رسوم وتكاليف النشر العلمي في الدوريات ذات المصداقية العالية، وتعقد إجراءات النشر الدولي، والتزام الدوريات الدولية الشديد بالمعايير الاكاديمية والبحثية الصارمة.

وتتسق تلك النتائج مع المعايير الدولية لتصنيف الدوريات العلمية من حيث محتوى المجلة العلمية وإدارتها وآليات النشر بها وانتشارها ومكانتها. "حيث تحرص الدوريات المرموقة على تناول موضوعات بحثية متجدّدة وتنشر مقالات متخصصة للتعمّق في حقول المعرفة التي تعنى بها، وتكون خطط وطرائق وأساليب وأدوات البحث والتحليل مضبوطة بشكل دقيق ومبنية على أحدث ما توصّل إليه العلم في الميدان المعني والميادين ذات الصلة. ولا تنشر الدوريّة سوى المقالات التي تحظى بتقدير عالٍ من المحكّمين ومن أعضاء هيئة التحرير؛ ولا تتجاوز عادة نسبة قبول المقالات ٢٠ ٪ إلى ٣٠ ٪ من مجمل المقالات المعروضة للنشر" (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٥٥). وتتشابه استجابات عينة الدراسة الحالية مع دراسة فو وتران حيث أعرب معظم الذين أجريت معهم المقابلات بأن إيجاد موضوع جيد للنشر الدولي أصعب بكثير من إيجاده للنشر المحلي، وأن النشر على الصعيد الدولي يتطلب من الباحثين القراءة على نطاق واسع؛ ليكونوا قادرين على اختيار موضوع يستحق البحث والدراسة (Pho & Tran, 2016, 16). كذلك أشارت نتائج دراسة عمر أن النشر الدولي يتطلب معايير عالية، ومعالجة أصيلة للموضوعات الفكرية المتناولة (Omer, 2015, 87).

وقد اتفقت النتائج الأخرى في هذا البُعد مع ما توصلت إليه دراسة محمد الناجم التي وجدت أن نسبة كبيرة من أفراد العينة قد أكدت على مغالاة بعض دور النشر في الشروط، والتكلفة المادية المرتفعة إلى حد ما، واختلاف آليات النشر وقواعده وشروطه في المجلات والدوريات العلمية المختلفة (محمد الناجم، ٢٠١٥، ٥٣٧ – ٥٣٨)، كما اتسقت تلك النتائج مع دراسة (Frank, 2012, 55) التي أشارت إلى أن من معوقات

النشر العلمي؛ الرسوم العالية خاصة في المجلات التي لها درجة كبيرة من المصداقية، واختلاف معايير وقواعد التنظيم الذاتي بين المجلات العلمية في مجال التخصص الواحد. بالإضافة إلى نتائج دراسة غادة الشربيني وإيناس الشافعي التي أسفرت عن ارتفاع التكلفة المادية للنشر وصعوبة إجراءاته (غادة الشربيني وإيناس الشافعي،٢٠١٤، ٦٣)، ودراسة (Omer, 2015 , 87) التي أشارت إلى نفس النوعية من المعوقات.

كما يشير المتوسط الحسابي ونسبة متوسط الاستجابة للعبارتين الأخيرتين في جدول (٨) على درجة تحقق متوسطة؛ مما يدل على أن قضية ظهور دوريات دولية وهمية هدفها الربح وسرقة الأبحاث العلمية، وتفشي ظاهرة النشر عن طريق التزكية والولاء مما يخل بتكافؤ فرص النشر، لا تشكلان معوقاً كبيراً أمام أفراد عينة الدراسة عند النشر الدولي. في حين حصلت عبارة واحدة فقط على درجة تحقق منخفضة وهي العبارة (٦) والتي تنص على "غلبة الجانب التجاري على الجانب العلمي للدوريات العالمية"، ومن ثَمَّ تعد العبارة الوحيدة التي استبعدها أفراد العينة من قائمة المعوقات ذات الصلة بالدوريات العلمية.

ورغم ما سبق، تجدر الإشارة أن نقص المعلومات الصحيحة عن النشر الدولي وغياب قوائم معلنة بالدوريات الموثوق فيها والرصينة في مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية كثيراً ما يعرض بعض الأعضاء للغش التجاري في ظل تواجد بعض دور النشر غير الأمينة التي تبدو ظاهرياً دورية أكاديمية مرموقة ولكنها في الواقع تضع في أولوياتها الأغراض التجارية مما يبعدها عن الرصانة العلمية المطلوبة، وغالباً ما تستدرج الباحثين ضعاف الخبرة بالنشر الدولي وتيسر لهم إجراءات هذه العملية مما يقلل من الفائدة العلمية لهذه البحوث، ويفقد الباحث ثمرة إنتاجه العلمي فضلاً عن خسارته المادية، وحتى إن كانت تقوم بالنشر مجاناً فقد تعمد إلى سرقة أفكار الباحثين؛ وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى إعراب بعض أفراد عينة الدراسة الحالية أثناء تطبيق أداة الدراسة عن تعرضهم للغش من قِبَل بعض المجلات التجارية عندما مروا سابقاً بخبرة النشر الدولي.

(٥) البعد الخامس: مقترحات تنشيط حركة النشر الدولي.

يتناول البُعد الخامس من الدراسة الميدانية مجموعة من المقترحات لتنشيط حركة النشر الدولي بكليات جامعة المنيا بالتخصصات الإنسانية والاجتماعية، وذلك لتقييم آراء عينة الدراسة حول بعض الآليات التي يمكن أن تسهم فى زيادة فعالية عملية النشر الدولي للأبحاث العلمية ومدى أهميتها لتحفيزهم ولتطوير

ولتعزيز قدراتهم، وتقييمهم لمدى جدواها للتغلب على المعوقات التي تواجههم أثناء تلك العملية.

جدول (٩)
متوسط استجابة عينة الدراسة نحو البعد الخامس "مقترحات تنشيط حركة النشر الدولي".

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة متوسط الاستجابة	الترتيب	درجة الأهمية
١.	توفير قائمة معتمدة بأسماء الدوريات العلمية المحكمة والمقبولة من قبل المجلس الأعلى للجامعات لكل تخصص أكاديمي دقيق.	٢.٨٨	.٣٩٨	.٩٦	١٢	عالية
٢.	إيجاد منظومة من الحوافز المجزية لمن يحققون إنجازات في التأليف والنشر الدولي.	٢.٩٠	.٣٥٩	.٩٧	١٠	عالية
٣.	تقديم دعم أكاديمي بتوفير مستشارين ذوي خبرة بالمواصفات والمعايير العلمية للنشر الدولي بالجامعة للتخصصات ضعيفة النشر الدولي.	٢.٨٦	.٤٣٤	.٩٥	١٥	عالية
٤.	مشاركة الجامعة في تكاليف النشر الدولي.	٢.٨٦	.٣٨٩	.٩٥	١٦	عالية
٥.	تطوير محتوى الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في مهارات التحرير والنشر في الدوريات العلمية الدولية المتميزة.	٢.٩٩	.١٦٦	١	١	عالية
٦.	استضافة أساتذة أجانب زائرين في مجال التخصص الدقيق وإجراء أبحاث مشتركة بكل كلية.	٢.٨٦	.٤٥٥	.٩٥	١٤	عالية
٧.	توفير مركز خدمي بالجامعة لترجمة الأبحاث بجودة عالية.	٢.٨٧	.٤١١	.٩٦	١٣	عالية
٨.	دعوة دور النشر الدولية لتوفير عدد من الندوات وورش العمل لنشر ثقافة النشر الدولي.	٢.٩٠	.٣٣٩	.٩٧	١١	عالية
٩.	التواصل مع دور النشر الدولية للتعرف على متطلبات وإجراءات النشر لإدراجها على موقع الجامعة الإلكتروني لنشر ثقافة النشر الدولي.	٢.٩٢	.٣٢٢	.٩٧	٨	عالية
١٠.	تشجيع أعضاء هيئة التدريس للتقدم للحصول على جوائز دولية في البحث العلمي.	٢.٩٧	.١٦٤	.٩٩	٤	عالية
١١.	تشجيع اشتراك أعضاء هيئة التدريس فعلياً في المشاريع البحثية الدولية.	٢.٩٧	.١٦٤	.٩٩	٣	عالية

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة متوسط الاستجابة	الترتيب	درجة الأهمية
١٢.	إيجاد آلية موضوعية من قبل لجان الترقية لتميز الأبحاث المنشورة دولياً.	٢.٩٣	.٢٥٣	.٩٨	٦	عالية
١٣.	عقد اتفاقيات بين جامعة المنيا والجامعات المصنفة عالمياً للتعاون في مجال النشر الدولي.	٢.٩٧	.٢١٧	.٩٩	٢	عالية
١٤.	الالتزام بقواعد النشر في الدوريات الدولية بما في ذلك احترام تخصص الدورية.	٢.٩٥	.٢٤٤	.٩٨	٥	عالية
١٥.	إقامة ندوات ومؤتمرات بالجامعة تتناول قضايا النشر الدولي.	٢.٩٢	.٢٩٠	.٩٧	٧	عالية
١٦.	انطلاق حركة النشر الدولي من الكليات بتشكيل لجان علمية للتنسيق بين الكليات والجامعة تتكفل بنقل الخبرات ومتابعة ما يجد في مجال النشر الدولي.	٢.٩٠	.٣٥٩	.٩٧	٩	عالية
المتوسط العام للمحور= ٩٧. بدرجة تحقق عالية						

من خلال النتائج الواردة بجدول (٩) يتضح أن المتوسط العام لبُعد المقترحات يشير إلى درجة أهمية عالية، وكذلك درجة موافقة عالية لكل عباراته التي تجاوزت جميعها الحد الأعلى لحدود الثقة. ومما يجدر ذكره أن الفرق بين المتوسط الحسابي ونسبة متوسط الاستجابة لأول عبارة وأخر عبارة وفقاً لترتيب أهميتها _ كأحد الإجراءات التي تم الالتزام بها عند عرض نتائج الأبعاد السابقة _ يبدو قليل جداً ولا يشكل تبايناً كبيراً، مما يدل على أن هذه المقترحات قد حظيت بنسبة تأييد تقترب من ١٠٠٪.

ومن أبرز أوجه الدعم المادي والمعنوي التي أيد أفراد العينة ضرورة سعي الجامعة لتوفيرها؛ تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاشتراك في المشاريع البحثية الدولية، والمبادرة بالحصول على جوائز دولية، فضلاً عن توفير منظومة من الحوافز المجزية لمن يحققون إنجازات في التأليف والنشر الدولي، مع إسهام الجامعة في تكاليف تلك العملية. وتتسق تلك النتائج مع ما جاء بتوصيات تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن التعليم العالي في مصر بأهمية تقديم حوافز لمبادرات البحث والتنمية والابتكار لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، مع توفير جوائز جذابة لنشر نواتج مبادراتهم (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٠، ٢٧١)، وكذلك ما أسفرت عنه دراسة محمد الناجم بأهمية تخصيص

ميزانية خاصة للأساتذة من أجل النشر العلمي (محمد الناجم، ٢٠١٥، ٥٤٢).

كما أعربت استجابات أفراد عينة الدراسة الحالية عن ضرورة تعزيز حركة النشر العلمي من خلال جملة من آليات الدعم الفني والأكاديمي وفقاً لما جاء بجدول (٩)؛ منها توفير مستشارين ذوي خبرة بالمواصفات والمعايير العلمية للنشر الدولي لا سيما للتخصصات ضعيفة النشاط، وإقامة ندوات ومؤتمرات بالجامعة تتناول القضايا ذات الصلة بالنشر الدولي، وتطوير محتوى الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في مهارات التحرير والنشر في الدوريات الدولية المتميزة، فضلاً عن تشكيل لجان علمية للتنسيق بين الكليات والجامعة تتكفل بنقل الخبرات ومتابعة ما يُستجد في مجال النشر الدولي، وتوفير مركز خدمي بالجامعة لترجمة الأبحاث بجودة عالية. كما أسفرت نتائج هذا البُعد عن ضرورة توفير إجراءات قومية لدعم حركة النشر الدولي كإيجاد آلية موضوعية من قِبَل لجان الترقية لتمييز الأبحاث المنشورة دولياً، وتوفير قائمة مُعتمدة بأسماء الدوريات العلمية المحكمة والمقبولة من قِبَل المجلس الأعلى للجامعات لكل تخصص أكاديمي دقيق.

وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه دراسة أم هاشم أبو عميرة بعد تحليلها لخبرات بعض الجامعات ذات التصنيف الدولي والتي تحتل مراكز متقدمة على مستوى كل قارة من قارات العالم، مشيره لأبرز آليات دعم الباحثين المتاحة من قِبَل مجموعة من الإدارات بتلك الجامعات، وتمثلت أهم الخدمات المقدمة لباحثيها في عقد دورات تدريبية وورش عمل عن النشر العلمي والإلكتروني، ونشر قوائم بالمجلات المعتمدة وإتاحتها على الإنترنت، وتوفير الدعم المالي والمساهمة في نشر البحوث، وتقديم الدعم والتوجيه في أمور النشر العلمي (أم هاشم أبو عميرة، ٢٠١٤، ١٨١). هذا بالإضافة لتقديم جوائز لأفضل البحوث العلمية، وتوفير دليل عن فرص تمويل البحوث والإعلان عنها، وتقديم الاستشارات بشأنها (أم هاشم أبو عميرة، ٢٠١٤، ١٩٨). وفي ضوء معوق النشر باللغة الأجنبية لا سيما الإنجليزية لغير الناطقين بها، أوصت عدة دراسات بتقديم دعم فني للأعضاء للتغلب على هذا العائق ومنها؛ دراسة ليجز وآخرين برجوع الباحث إلى متخصصين لغويين والاستفادة من المواقع المهنية التي تقدم خدمات التدقيق اللغوي والترجمة (Lages et.al, 2015, 71)، ودراسة محمود زكريا بإستشارة بعض مؤسسات المراجعة اللغوية قبيل التقدم بمسودة البحث للنشر (محمود زكريا، ٢٠١٤، ٨١).

وتشير استجابات أفراد عينة الدراسة بجدول (٩) لأهمية تعزيز فرص التواصل الدولي كأحد المقومات الرئيسية لتنشيط النشر الدولي، وذلك من خلال عقد اتفاقيات بين جامعة المنيا والجامعات المصنفة عالمياً للتعاون في مجال النشر الدولي، واستضافة أساتذة أجانب زائرين في مجال التخصص الدقيق وإجراء أبحاث مشتركة بكل كلية. بالإضافة للتواصل مع دور النشر الدولية للتعرف على متطلبات وإجراءات النشر لإدراجها على موقع الجامعة الإلكتروني، ودعوة دور النشر الدولية لتوفير عدد من الندوات وورش العمل لنشر ثقافة النشر الدولي. وتتشابه تلك النتائج مع جاء بتوصيات دراسة ليجز وآخرين بتوجيه دعوة لمحرري الدوريات العلمية ذات الجودة العالية من قِبَل منظمي المؤتمرات التي تُعقد بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا بهدف زيادة معرفة المحررين بهذه المناطق وتقديم دورات خاصة حول النشر في المجلات الدولية عالية الجودة (Lages et.al, 2015, 70).

كما يتفق ذلك مع ما أوصى به تقرير مؤسسة الفكر العربي بأن الرقيّ بالنشر العلمي وتعزيز جودته يتطلّب إقامة شراكات واسعة بين المختصّين للإشراف على الموضوعات المطروحة للبحث وعلى جودة ما ينشر على الصعيد العالمي ... وهذا من شأنه يؤدّي إلى إقامة علاقات تعاون في مجالات البحث نفسها ... ولذلك لابدّ من إقامة مجموعات من الباحثين لتعزيز التعاون في مجالات البحوث كافة، بدءاً بالتعاون بين المؤسّسات الحكومية والخاصة في الدولة الواحدة، وصولاً إلى التعاون بين باحثين من مؤسّسات دول متعدّدة على الصعيدين العربي والدولي (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ٥٦ – ٥٧).

كما جاء بتوصيات تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن التعليم العالي بمصر بتعزيز القدرة على البحث والتنمية والابتكار من خلال الاشتراك في خطط التعاون البحثي الدولية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٠، ٣٦)، وتعزيز حِراك أعضاء هيئة التدريس بطريقة منظمة وأكثر فعالية لتدويل التعليم العالي؛ بحيث يزودهم ذلك بخبرة دولية واتصالات مع أقرانهم في الخارج (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٠، ٢٠٥). وهنا تجدر الإشارة إلى أن جامعة المنيا ترصد عدد من الجوائز التي تمنح سنوياً ومنها جائزة النشر العلمي الدولي وجائزة أعلى عشرة باحثين إستشهاداً بأبحاثهم "Highly Cited Researchers" (جامعة المنيا، ٢٠١٧أ، ٧٩)، هذا بالإضافة لوجود (٤٣) اتفاقية ثنائية بين جامعة المنيا وعدد من الجامعات الأجنبية والعربية تم التعاقد على

برتوكولاتها منذ عام ١٩٨٢ حتى ٢٠١٣ (جامعة المنيا، ٢٠١٧أ، ٧٤)، الأمر الذي يثير تساؤل الدراسة الحالية عن مدى التفعيل الحقيقي لتلك الاتفاقيات، وأهمية توفير إجراءات أخرى لنشر ثقافة النشر الدولي وتذليل العقبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس.

انطلاقاً من كون البحوث العلمية تشكل عنصراً أساسياً في رسالة الجامعة، وأن عملية نشر هذه البحوث إحدى النشاطات التي تُقّيم في ضوئها مكانة الجامعة العلمية وسمعتها الأكاديمية، وأن أي عمل أو نشاط بحثي لا يُعد كاملاً ما لم يتم نشر نتائجه وإيصالها إلى المستفيدين؛ ترى الدراسة الحالية أهمية أخذ المقترحات الواردة بهذا المحور بعين الاعتبار من قِبَل القائمين على تطوير وتحسين الأنشطة البحثية بالجامعة، لا سيما أنها جاءت متفقة مع توصيات كثير من المحافل العلمية، وأن تسعى إدارة الجامعة لتوفير مجموعة من آليات وإجراءات الدعم المالي والمعنوي والفني، وكذلك تعزيز فرص التواصل الدولي مع باحثين آخرين ومع محرري ومحكمي المجلات الدولية المتخصصة لتنشيط حركة النشر الدولي بها.

توصيات الدراسة:

فى ضوء الإطار النظري للدراسة وأبرز ما توصلت إليه نتائجها الميدانية، تقدم الدراسة عدداً من التوصيات أو الإجراءات المقترحة والتي من شأنها أن تعزز حركة النشر الدولي بالجامعة وتساهم في زيادة النشاط البحثي لأعضاء هيئة التدريس دولياً، وذلك فيما يلي:

١ - توفير حزمة من الدورات التدريبية بمراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية خاصة بمجال النشر الدولي وفنياته ومتطلباته وإجراءاته بحيث تناسب كل مجموعة من التخصصات الأكاديمية المتشابهة وذلك على يد أساتذة ذوى خبرة متميزة فى هذا المجال.

٢ - زيادة الندوات وورش العمل وتوزيع كتيبات أو أدلة إرشادية بغرض تعزيز ثقافة النشر الدولي وخلق وعي عام بأهميته لمؤسسات التعليم العالي لإحداث حِراك فكري وثقافي ومعرفي في مختلف التخصصات العلمية وكذلك للارتقاء بالمسيرة الأكاديمية والمهنية لعضو هيئة التدريس.

٣ - عقد ندوات في كل تخصص أكاديمي بحيث ينقل بعض الأقران الذين استطاعوا نشر أبحاثهم دولياً خبرتهم لزملائهم، وتشجيعهم على القيام بخوض تلك التجربة، مع عرض المعوقات التي واجهتهم والكيفية التي مكنتهم من تجاوزها بنجاح، والإستراتيجيات التي ساعدتهم على

الالتزام بمعايير النشر الدولي واتباع إجراءاته لضمان النشر بالمجلات العلمية المرموقة.

٤ - تنظيم سلسلة من المؤتمرات القومية خاصة بالنشر الدولي دوريًا ويفضل سنوياً؛ بحيث يتم فيها دعوة واستضافة بعض محرري ومحكمي الدوريات العالمية المرموقة في مجالات أكاديمية عدة لعرض أفضل الممارسات البحثية ونماذج من الأخطاء التي يقع فيها بعض الباحثين وكيفية تجنبها، كما يمكن القيام بنفس الإجراء بالمؤتمرات التي تنظمها الجمعيات العلمية المتخصصة بمصر عند عقد مؤتمرها السنوي بحيث يقدم الضيف عرض لطبيعة المجلة وشروط ومتطلبات وإجراءات النشر على هامش فعاليات المؤتمر أو ورش العمل الخاصة به؛ لنشر الوعي بالتعليمات الإرشادية الخاصة بالنشر في كل تخصص من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

٥ - إجراء تقييم سنوي على مستوى الجامعة بشأن معدل الإنتاجية الدولية لأعضاء هيئة التدريس على المستوى الكمي والكيفي وذلك بالكليات المختلفة ومقارنتها بنظيرتها بالجامعات المصرية الأخرى، لرصد حركة النشر الدولي وتطورها وعدد الاستشهادات لمنسوبي الجامعة وتحديد العقبات التي تعترضهم وإتخاذ التدابير الملائمة لتذليلها.

٦ - عقد لقاءات دورية بين قيادات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس بالكليات التي تعاني من انخفاض معدلات النشر الدولي؛ لمناقشة ما يعترضهم من مشكلات وعقبات واقتراح حلول ملائمة في ضوء إمكانات الجامعة المتاحة، بحيث تتصدر قضية النشر الدولي قائمة أولويات القيادات الجامعية.

٧ - مضاعفة جهود إدارة الجامعة بشأن تفعيل اتفاقيات التبادل الدولي الحالية، والسعي لعقد بروتوكولات جديدة مع استقدام خبراء وأساتذة زائرين أجانب والتوسع فى إقامة الفرق البحثية لتعزيز فرص التبادل والتواصل العلمي.

٨ - إنشاء مركز خدمات علمية تابع لإدارة الجامعة وتحت إشرافها بحيث يقدم خدمات فنية وأكاديمية متنوعة لأعضاء هيئة التدريس عند الإعداد للنشر الدولي، وتقديم الدعم فيما يتعلق بالكتابة العلمية باللغة الإنجليزية وتقديم خدمات الترجمة، والمساعدة في التواصل مع محرري المجلات العلمية الأجنبية.

٩ - اتخاذ ما يلزم من إجراءات لترقية المجلات المحلية لمجلات دولية مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة

بعضوية رؤساء تحرير المجلات الأكاديمية المحلية في روابط المحررين العالمية كلٌ في مجال تخصصه، وإشراك أساتذة أجانب بهيئة تحكيم المجلات المحلية مما سيساهم في زيادة فرص التعاون والاتصال بين المحررين والمحكمين، وتحسين معايير النشر العلمي، وتوخي المهنية في تحرير المجلات العلمية، واعتماد الشفافية والنقد الذاتي البنّاء، وزيادة جودة المخرج البحثي ودقته، ومن ثَمَّ تعزيز ثقة الباحث في قدرته على النشر في الدوريات الأجنبية الرصينة.

١٠ - إستحداث هيئة قومية للنشر العلمي يكون لها صلاحية منح تراخيص إصدار الدوريات العلمية وفقاً لمعايير إصدار الدوريات المرموقة عالمياً، ولا يسمح بالنشر العلمي إلا في دوريات أو مجلات معتمدة من الهيئة، كما تتعهد بالتنسيق مع المجلات المرموقة والإعلان سنوياً عن المجلات العالمية الرصينة والمقبولة بلجان الترقيات في جميع التخصصات العلمية، وكذلك نشر قائمة بالدوريات الزائفة والناشرين والمجلات ذات الأهداف التجارية البحتة، كما يمكن أن تتضمن مهامها رسم السياسات الداعمة للنشر الدولي ودراسة الاتجاهات والأولويات ووضع الخطط الإستراتيجية المستقبلية لذلك.

١١ - تطوير القواعد المنظمة لترقية أعضاء هيئة التدريس لدرجة أستاذ وأستاذ مساعد بإلزام المتقدم بنشر بحث دولي واحد على الأقل لتنشيط حركة النشاط الدولي -رغم صعوبة هذا المتطلب لكثير من أعضاء هيئة التدريس بتخصصات قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية - لا سيما أن هذا الإجراء معمول به في بعض التخصصات الصحية والطبية بمصر.

١٢ - تطوير آليات إدارة الأقسام الأكاديمية لفعاليات حلقات البحث "السمينارات" بطرح قضية النشر الدولي؛ والتوعية بمعايير النشر في الدوريات العلمية، وكيفية اختيار المجلة المناسبة لنشر موضوع بحثي بمجال التخصص الدقيق، ومناقشة التعليمات الإرشادية وقواعد وشروط الكتابة المنهجية والشكلية والفنية والأخلاقية لاستيفاء المعايير المطلوبة.

بحوث مقترحة :

١. **دراسة استشرافية لأنشطة النشر الدولي ومعدل الإنتاجية العلمية الدولية في العلوم الإنسانية والاجتماعية.**
٢. **دراسة مقارنة لآليات تعزيز النشر الدولي ببعض جامعات دول جنوب شرق أسيا ذات الترتيب المتقدم بالتصنيفات العالمية وإمكانية الاستفادة منها في الجامعات المصرية**
٣. **تطوير سياسات النشر العلمي الدولي بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.**

E-mail: gamel_abdo59@yahoo.com ☎ 01002702115

المراجـــــــع

أولاً: المراجع العربية:

١. **إحسان على هلول (٢٠١١). واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية،** مجلة جامعة بابل **للدراسات الإنسانية، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، مج.١، ع.٢، ص.١٤٣ - ١٧٠. متاح من** http://search.mandumah.com/Record/424038 **، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٢/١٧.**

٢. **أحمد شحاتة محمد (٢٠١٤). المناخ التنظيمي وعلاقته بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية ـ جامعة المنيا،** مجلة البحث في التربية وعلم النفس، **كلية التربية، جامعة المنيا، مج ٢٧، ج.١، ص.١ -٧١.**

٣. **أحمد نعيم البنداق (٢٠٠٤). النشر العلمي وأثره في بناء ودعم نشاط البحث العلمي،** مجلة عالم المعلومات والمكتبات والنشر، **ع.٢، مج.٥، ص. ١٦١ - ١٧٣.**

٤. **إلهام محمود إبراهيم (٢٠٠٩). دور الاتصال العلمي في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها،** رسالة ماجستير غير منشورة، **كلية التربية، جامعة بنها.**

٥. **أم هاشم أحمد أبو عميرة (٢٠١٤). تطوير إدارة الدراسات العليا بجامعة المنيا في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنيا.**

٦. **أميمة النور سعيد (٢٠١٦).** النشر العلمي ومعايير النشر في مجلات علمية محكمة، **متاح من** http://educad.me **، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٢/٢٥.**

٧. **أميمة حلمي مصطفى (٢٠١١). تحسين الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية باستخدام مدخل إدارة المعرفة،** مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، **ع.٤٤، ص. ٣٦٨ - ٤٣٨.**

٨. **إياد أحمد إبراهيم (٢٠١٥).** دور الجامعات في تحقيق النزاهة العلمية، منتدى الشراكة المجتمعية في البحث العلمي "النزاهة العلمية"، **٥ -٦ مايو ٢٠١٥، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص.٢٦٩ - ٢٨٠.**

٩. **إيمان علي عبدالمطلب (٢٠١٠). العوامل المؤثرة في إنتاجية البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط،** المؤتمر العلمي الثاني لشباب الباحثين بكلية التجارة جامعة

أسيوط –**مصر، ص. ١١٥ – ١٥٠.**

١٠. **جامعة المنيا (٢٠١٧أ).** دليل الإدارة العامة للعلاقات العلمية والثقافية، **متاح من** *http://www.minia.edu.eg/new/images/mmmm/cultureaffairs.pdf*، **تاريخ الدخول ٢٠١٧/٣/٨.**

١١. **جامعة المنيا (٢٠١٧ب).** قطاع الدراسات العليا والبحوث" بجامعة المنيا يضع ضوابط جديدة للإرتقاء بالبحث العلمي، **متاح من** http://www.minia.edu.eg/eng/index.php/item/1362-2017-09-08-17-02-41، **تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/٨.**

١٢. **جامعة المنيا (٢٠١٧ج).** أخبار جامعة المنيا، **متاح من** http://www.minia.edu.eg/ ، **تاريخ الدخول ٢٠١٧/٦/١٧.**

١٣. **جمال مصطفى محمد (٢٠١٦). العوامل المؤثرة في النشر العلمي في الأوعية الإلكترونية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية من وجهة نظرهم،** المجلة التربوية، **جامعة الكويت، ع.١١٩، ج.٢، ص.٢٧٥ – ٣١٠.**

١٤. **جمعة سعيد تهامي (٢٠١٤). إستراتيجيات تفعيل دور الجامعات المصرية في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس،** دراسات في التعليم الجامعي، **مصر، ع.٢٨، ص. ٦٥ – ١٥٥.**

١٥. **الحسين بشوظ (٢٠١٦).** النشر العلمي ضرورة أم ترف، منظمة المجتمع العلمي العربي، **متاح من** http://www.arsco.org/detailed/c830523d-fd8d-4fa3-82f5-01f491a4eeb7، **تاريخ الدخول ٢٠١٧/٣/١٧.**

١٦. **خالدة هناء سيدهم (٢٠١٥). دراسة استطلاعية للباحثين حول واقع صعوبات نشر المقالات والأبحاث العلمية بالجامعات الجزائرية،** الملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية "تمتين أدبيات البحث العلمي"، **ديسمبر ٢٠١٥، طرابلس – لبنان، ص. ١٢٣ – ١٣٤. متاح من** http://jilrc.com/wp-content/uploads/2015/12.pdf **، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٢/١٢.**

١٧. **ربحي مصطفى عليان وايمان السامرائي (٢٠١٠).** النشر الإليكتروني، **عمان، دار صفاء للنشر**

والتوزيع.

١٨. **رمزي عبد الحي (٢٠٠٦)**. التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، **دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية**.

١٩. **سالم بن محمد السالم (٢٠١٠)**. **النشر الإلكتروني في الوسط العلمي : دراسة تطبيقية على المجلات العلمية السعودية**، المؤتمر الحادي والعشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، المكتبة الرقمية العربية: عربي أنا: الضرورة، الفرص والتحديات، **بيروت، أكتوبر، ص. ١٢٢٣ – ١٢٥٩**.

٢٠. **سالم بن محمد السالم (٢٠١٢)**. **المجلات العلمية العربية والانطلاق نحو العالمية**، مجلة دراسات المعلومات، **جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، ع.١٤، مايو، ص.١ – ٨**.

٢١. **سامي محمد نصار (٢٠٠٥)**. قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة، **الدار المصرية اللبنانية، القاهرة**.

٢٢. **ضياء الدين عبدالواحد حافظ (٢٠١٧)**. **النشر العلمي الدولي في الدوريات الزائفة على شبكة الانترنت: دراسة وصفية إحصائية**، مجلة إعلم، **الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ع.١٨، يناير، ص.١٣٣ – ١٦٣**.

٢٣. **عائشة التايب (٢٠١٤)**. **اتجاهات حركة النشر العلمي بجامعات المملكة العربية السعودية: قراءة تحليلية اجتماعية**، مجلة الأداب، **جامعة الملك سعود، مج.٢٦، ع.٣، ص.٢٢٧ – ٢٤٤، متاح من** *http://search.mandumah.comlRecord/735904* **، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٣/٢٢**.

٢٤. **عفاف بنت محمد نديم، وولاء فوزي حمدان (٢٠١٥)**. **الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالسعودية في الدوريات العلمية العالمية "دراسة تحليلية"**، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، **الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، مج.٢، ع.٣، ص. ١٤٢ – ١٦٤**.

٢٥. **غادة حمزة الشربيني، وإيناس الشافعي محمد (٢٠١٤)**. **معوقات النشر العلمي في العلوم التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية**، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، **ع.٥٣، يناير، ص.٤١ – ٧٦**.

٢٦. **قاسم زكي أحمد** (٢٠١٥). النشر العلمي صوائب ومصائب، إضاءات، **منظمة المجتمع العلمي العربي، ص.١ -١١، متاح من** http://en.calameo.com/read/004177952f4c7c2687693?bkcode = 004177952f4c7c2687693 ، **تاريخ الدخول ٢٠١٧/٦/٢٤.**

٢٧. **قاموس المعاني** (٢٠١٤). مفهوم النشر، **متاح من** http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9، **تاريخ الدخول ٢٠١٧/٦/١٧.**

٢٨. **كريمان بكنام عبد العزيز** (٢٠١٥). **تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات: جامعة القاهرة نموذجاً،** المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، **الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، مج.٢، ع.٣، ص.٣٠٧ - ٣٢٨.**

٢٩. **لافي ماجد الحربي** (١٩٩٩). **النشر العلمي في الوطن العربي،** مجلة الفكر العربي، **معهد الإنماء العربي، بيروت، مج.٢٠، ع.٩٨، مج.٢٠، ص.٤٩ - ٦٢.**

٣٠. **ماهر أحمد حسن** (٢٠٠٩). **المحاسبية التعليمية كمدخل لرفع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية،** المجلة العلمية لكلية التربية، **جامعة أسيوط، مج.٢٥، ع.١، ص. ٤٧ - ١٠٤.**

٣١. **المجلس الأعلى للجامعات ج.م.ع** (٢٠١٦). قواعد ونظام عمل اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين (الدورة الثانية عشر ٢٠١٦ - **٢٠١٩)، متاح في** www.eupe.edu.eg **بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٣.**

٣٢. **محمد بن عبدالعزيز الناجم** (٢٠١٥). **تصور مقترح لمتطلبات النشر العلمي في العلوم الشرعية بالجامعات السعودية،** مجلة المنارة للبحوث والدراسات، **الأردن، مج.٢١، ع.٤، الأردن، ص. ٥١١ - ٥٥٤، متاح من** http://search.mandumah.com/Record/748193 ، **تاريخ الدخول ٢٠١٧/٧/١٥.**

٣٣. **محمد فوزي حسانين** (٢٠١٦). النشر الدولي وعودة الثقة في للبحث العلمي المصري، **منظمة المجتمع العلمي العربي، متاح من**

http://www.arsco.org/detailed/e366a2f9-20f7-4696-aaca-28f0cc4275c1، **تاريخ الدخول ٢٠١٧/٦/١٧**.

٣٤. **محمود شريف زكريا (٢٠١٤). متطلبات النشر الدولي بالدوريات المتخصصة في دراسات المكتبات وعلم المعلومات: دراسة تحليلية لمحتوى التعليمات الإرشادية المقدمة للمؤلفين،** مجلة المكتبات والمعلومات العربية، **دار المريخ، لندن، ع.٣٤، ص.٤٧ – ٩٢.**

٣٥. **مرزوق بن محمد العكنة (٢٠١١). تحسين نوعية ومخرجات البحث العلمي من خلال النشر في الدوريات العلمية المميزة،** مؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، **المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، مارس ٢٠١١. ص. ١ – ٢٠، متاح من** http://search.mandumah.comlRecord/123969 ، **تاريخ الدخول ٢٠١٧/٣/١٤**.

٣٦. **المركز القومي لتنمية قدرات هيئة التدريس والقيادات ج.م.ع (٢٠١١).** برنامج النشر العلمي الدولي دليل المتدرب، **سلسلة برامج تنمية قدرات هيئة التدريس والقيادات، المجلس الأعلى للجامعات المصرية.**

٣٧. **مركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات (٢٠١٧).** بيان بالدورات المطلوبة للترقية، جامعة المنيا، **متاح من تاريخ الدخول في ٢٠١٧/٨/١٤** http://www.minia.edu.eg/Minia_FLDC/RequiredCourses.aspx.

٣٨. **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٠).** مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر، **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي.**

٣٩. **مؤسسة الفكر العربي (٢٠١٠).** التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، **بيروت، لبنان.**

٤٠. **نور الدين حفيظي وراوية تبينة (٢٠١٥). النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية،** الملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية

"تمتين أدبيات البحث العلمي"، **ديسمبر ٢٠١٥، طرابلس - لبنان، ص.** ١٥٣ - ١٦٧. **متاح من** http://jilrc.com/wp-content/uploads/2015/12.pdf ، **تاريخ الدخول** ٢٠١٧/٤/٨.

٤١. **الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد** (٢٠١٧). المؤسسات المعتمدة التعليم العالى، **متاح من** http://naqaae.eg/?page_id=972، ، **تاريخ الدخول** ٢٠١٧/٩/٢٧.

٤٢. **وائل عادل عبد الحكم** (٢٠١٦). **واقع البيئة الداخلية للدراسات العليا بكلية التربية بالمنيا**، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، **كلية التربية، جامعة المنيا، مج ٢٩، ج.** ٤، **ص.** ٩٦ - ١٥٠.

٤٣. **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** (٢٠١٥). الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٥ – ٢٠٣٠)، **جمهورية مصر العربية، متاح من** http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/NewsPDF/Scientific_Research_Innovation_5_01112015.pdf **تاريخ الدخول** ٢٠١٦/٤/١٧.

ثانياً: المراجع الاجنبية.

1. Benyamin, L. & Dudi, H. & Siti, H. (2012), Scientific productivity and the collaboration intensity of Indonesian universities and public R&D institutions: Are there dependencies on collaborative R&D with foreign institutions?, journal of Technology in Society, Vol.34, No. 3, p.227-238.
2. Bol, L., & Hacker, B. J. (2013). Publishing in High Quality Journals: Perspectives from Overworked and Unpaid Reviewers, **J. Comput High Educ,** No. 26, pp.39–53. Accessed 3th July 2017 from *http://dx.doi.org/10.1007/s12528-013-9073-7*
3. Frank, T. (2012). Pay Big to publish Fast: Academic Journal Racketes, **Journal for Critical Education Policy Studies**, vol.10, issue2, Oct.2012. pp.54- 105.
4. Harzing, A. W. (2011). **The Publish or Perish Book**, Part3, Melbourne, Australia: Tarmac Software Research Pty Ltd. Accessed

13th July 2017 from http://www.harzing.com/popbook_p3.htm

5. lages, C.R. & Pfajfar, G. & Shoham, A. (2016). Challenges in conducting and publishing research on the Middle East and Africa in leading journals, **International Marketing Review**, Vol. 32, Issue 1, pp. 52-77.

6. Omer, R.A. (2015). International Scientific Publication in ISI Journals Chances and Obtacles, **World Journal of Education**, Vol.5, No.6, pp. 81- 90, Accessed 30th July 2017 from http://wje.sciedupress.com

7. Pho, P.D. & Tran, M.P. (2016). Obstacles to Scholarly Publishing in the Social Sciences and Humanities: A Case Study of Vietnamese Scholars, **Publications Journal MDPI**, University of Social Sciences and Humanities, Vietnam National University, Vol. 4, No.19, pp.1-23. Accessed 15th June 2017 from www.mdpi.com/journal/publications

8. Shirazi, A. (2011). Barriers Affecting Contribution of Developing Countries Social Scientists in ISI Indexed Journals, **Information Management and Business Review**, Vol.3, No.1, pp.39-47.

قائمة بأسماء السادة المحكمين
(مرتبة أبجدياً)

م	أسماء السادة المحكمين	الدرجة الوظيفية
١	أ.د/ أحمد شحاتة	أستاذ أصول التربية وعميد كلية التربية – جامعة المنيا
٢	أ.د/ أحمد عبدالعزيز	أستاذ أصول التربية المتفرغ– جامعة المنيا
٣	أ.د/ سامح جميل عبدالرحيم	أستاذ أصول التربية المتفرغ– جامعة المنيا
٤	أ.د/ عازة سلام	أستاذ أصول التربية المتفرغ– جامعة المنيا
٥	أ.د / علي زكي ثابت	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ– جامعة المنيا
٦	أ.م.د / داليا طه محمود	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد – جامعة المنيا
٧	أ.م.د / فهيمة لبيب	أستاذ أصول التربية المتفرغ– جامعة المنيا
٨	أ.م.د / هاشم فتح الله	أستاذ أصول التربية المساعد– جامعة المنيا

E-mail: gamel_abdo59@yahoo.com ☎ 01002702115

ملخص الدراسة باللغة العربية

معوقات النشر الدولي في الدوريات العلمية لدى أعضاء هيئة تدريس كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المنيا " دراسة ميدانية "

تشكل قضية النشر الدولي أهمية كبيرة لمؤسسات التعليم العالي؛ إذ يُعد معياراً جوهرياً من معايير تصنيف الجامعات عالمياً وأحد مؤشرات جودة ورصانة البحوث التي يقوم بها أعضاؤها. ونظراً لانخفاض معدل النشر العلمي بتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، فقد هدفت الدراسة الحالية إلى رصد معوقات النشر الدولي لدى أعضاء هيئة تدريس كليات هذا القطاع بجامعة المنيا من وجهة نظرهم، وتعرف أبرز مقترحاتهم بشأن التغلب على تلك المعوقات وسبل تذليلها. وقد شملت تلك الصعوبات أربعة جوانب هي: اتجاه أعضاء هيئة التدريس نحو النشر الدولي، ومعوقات متعلقة بمهارات أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية، ومعوقات متعلقة بالبيئة المؤسسية، ومعوقات متعلقة بالدوريات العلمية الدولية، بالإضافة لبُعد خامس تناول مقترحات العينة بشأن تنشيط حركة النشر الدولي. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي؛ الذي تم توظيفه من خلال؛ عرض إطار نظري تناول مفهوم النشر العلمي وطبيعته، وأهميته، وعوائده على الباحث ومؤسسات التعليم العالي والمجتمع، وطرق النشر العلمي وأوعيته، بالإضافة لعرض المعايير الدولية لتصنيف الدوريات العلمية، ومقاييس القيمة العلمية للبحوث المنشورة. كما تم بناء استبانة تألفت من ٥٥ مفردة موزعة على خمس أبعاد، ثُمَّ تم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغ قوامها (١٤٦) عضواً. وقد تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) الإصدار (١٩)، وتوصلت النتائج إلى تحقق كل بُعد من أبعاد الاستبانة بدرجة عالية. ثُمَّ اختتمت الدراسة بتقديم بعض التوصيات والإجراءات المقترحة لتذليل الصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس وسبل تجاوزها.

مجلة البحث في التربية وعلم النفس
كلية التربية – جامعة المنيا

"The Barriers Confronted by Faculty Staff Regarding International Publication of their Social Sciences Studies at Minia University: A Field study"

An Abstract by
Dr. Amel Ahmed Hassan (A Lecturer at Cimparative Education Departement)
Dr. Maha Morad Ali (A Lecturer at Cimparative Education Departement)

International publication has been and is still a crucial issue for higher education institutions. It is a fundamental and a genuine criterion of The Academic Ranking of World Universities, besides being an indicator of research quality and seriousness. Faculty members very often face a number of barriers and obstacles when they come to publish their studies at the global level. That is why the present study aimed to identifiy and display these obstacles as cited by the faculty members at Minia University. The study also states the suggestions and proposals to overcome them.

The study used the descriptive approach via the presentaion of a theoretical framework to define and tackle international scientific publication in terms of its concept, nature, significance, advantages, ways and vessels faciliting publication and the impacts on researchers and institutions. Criteria of valuing scientific research published in scientific periodicals have been presented in addition.

To collect data, a questionnaire consisting of 55 items, was developed. It was classified into five dimintions, relating to faculty members' attituds towards international publication, academic obstacles relating to faculty skills, institutional environment barriers, international scientific journals' constraints, while the fifth dimension covering proposals for activating and revitalizing the international publishing. The questionnaire was administrated to a sample of 146 faculty members, and the data collected have been analyzed using the SPSS version (19). Each dimension of the questionnaire was highly rated by faculty members. The study was concluded with a number of suggestions and some proposed procedures to overcome the difficulties faced by faculty members, and ways to overcome them.